مخالفات زكريا الأنصاري للمعربين في كتابه " إعراب القرآن العظيم " جمعاً ودراسة

الدكتور

عرفه عبد الرحمن سلطان علي

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الرابع عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفات زكريا الأنصاري للمعربين
في كتابه " إعراب القرآن العظيم " جمعاً ودراسة

عرفه عبد الرحمن سلطان علي

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : arafaali2040@azhar.edu.eg

الملخص

تناول البحث مخالفات زكريا الأنصاري للمعربين في المباحث النحوية التى لها علاقة بالتوجيه الإعرابي، سواء أكان مخالفته لهم برد الإعراب بوجه نحوي له صلة بالقاعدة النحوية أم بوجه معنوي يؤدي إلى فساد المعنى. وكان الهدف من هذه الدراسة التحقق من مخالفات زكريا الأنصاري للعلماء في إعراب القرآن، ومناقشتها قوة أو ضعفا، وترجيح ما يظهر رجحانه مع إخضاع الإعراب الراجح إلى جانب المعنى.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر واالمراجع، واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

وقد أثبت البحث أن اعتراضات زكريا الأنصاري للمعربين لا توهن من قوة ما يذهبون إليه، وأن بعض اعتراضاته قد أمكن ردها.

الكلمات المفتاحية : مخالفات ، زكريا الأنصاري ، للمعربين ، إعراب القرآن العظيم .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

Zakaria Al Ansari's Violates to Parsing People in his book "The Holy Quarn Parsing" "collection and study"

Arafa Abdul Rahman Sultan Ali

Linguistics Depar Tment, Faculty of Arabic Language, Al Azhar University, Gerga, Egypt.

Email: arafaali2040@azhar.edu.eg

Abstract

¬The research was connected with the violations of Zakaria Al Ansari's violations of the People of Parsing in the grammatical studies which are related to the parsing trend, whether by refusing the Parsing grammatically related to rule or by spoiling the meaning in the moral aspect. This study aimed at detecting Al Ansari's contradictions to scholars in the parsing of the Quarn, discussings its good points and weaknesses, submitting the correct Parsing to the meaning.

This research included or contained a Preface, introduction, six modules and a conclusion, proved by resources and references The analytical deductive methode, was approved by the research doer.

It has been proved that Al Ansari's contradictions don't weaken the Position of Parsing people, some of these of his were rejected.

Keywords: contradictions, Zakaria Al Ansari, Parsing people, the sacred Quarn Parsing .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ... وبعد:

فمن كتب أعاريب القرآن المختصرة كتاب إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري، وهو من الكتب التى ألفت في القرن العاشر الهجري، وقد شهد هذا القرن نهضة علمية واسعة ومزدهرة.

وقد ركز فيه صاحبه على إعراب بعض الآيات، وذكر الوجه المختار فيها دون عرض لكل الأوجه، أو ذكر كثيراً منها إلا قليلاً.

وبعد مطالعتي لهذا الكتاب وجدت عدداً من الآيات القرآنية قد خالف فيها زكريا الأنصاري من أعربوا كلمات من هذه الآيات مخالفة صريحة فرأيت أن هذا يمثل ظاهرة نحوية في كتابه تصلح للدراسة، والبحث فاستعنت الله على ذلك فقمت بجمع تلك المخالفات في مسائل نحوية وجاءت هذه الدراسة بعنوان: **" مخالفات زكريا الأنصاري للمعربين في كتابه " إعراب القرآن العظيم " جمعاً ودراسة "**.

وتقوم هذه الدراسة على المباحث النحوية التي لها علاقة بالتوجيه الإعرابي سواء أكان مخالفة الأنصاري للمعربين برد الإعراب بوجه نحوي له صلة بالقاعدة النحوية، أم بوجه معنوي يؤدي إلى فساد المعنى.

<u>وتأتي أهمية هذا الموضوع فيما يأتي:</u>

١. الإسهام في الدراسات النحوية التي تتصل بالقرآن الكريم.
٢. إبراز علم الإعراب، ودوره في ضبط النص القرآني شكلاً، وأداءً.
٣. التحقق من مخالفات زكريا الأنصاري للعلماء في إعراب القرآن، ومناقشتها قوة أو ضعفاً من خلال إيراد أقوال العلماء، وترجيح ما يظهر لي رجحانه.
٤. بيان أثر مخالفة زكريا الأنصاري للمعربين في الإعراب على المعنى.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة.

أما **المقدمة** فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

أما **التمهيد** فيتضمن مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بزكريا الأنصاري (بإيجاز).

المطلب الثاني: التعريف بكتابه إعراب القرآن العظيم (بإيجاز).

المبحث الأول: مخالفاته في باب المبتدأ والخبر.

المبحث الثاني: مخالفاته في النواسخ.

المبحث الثالث: مخالفاته في بابي الاستثناء والحال.

المبحث الرابع: مخالفاته في بابي حروف الجر، والإضافة.

المبحث الخامس: مخالفته في باب التوابع.

المبحث السادس: مخالفاته في أبواب متفرقة.

أما **الخاتمة** فقد ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم أعقبتها بفهرس للمصادر والمراجع.

والمنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي المتمثل في حصر المواضع التي خالف فيها زكريا الأنصاري المعربين في كتابه إعراب القرآن العظيم، وقمت بدراسة هذه المواضع معتمداً على كتب التفسير، والنحو، وأعاريب القرآن، وأيضاً كتب القراءات مع مناقشة الآراء للوصول إلى رأي علمي حيادي راجح في المسألة مع العناية بالشواهد الشعرية، وذلك بتخريجها، ونسبتها لقائليها ما أمكن.

وأسأل الله – ﷻ – أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، وصحبه وسلم

الباحث: د/ عرفه عبد الرحمن سلطان علي مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

تمهيد

التعريف بزكريا الأنصاري، وكتابه إعراب القرآن العظيم

المطلب الأول: التعريف بزكريا الأنصاري[1] (بإيجاز)

هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري، الأزهري الشافعي الملقب بشيخ الإسلام، وهو من خيرة العلماء العاملين، ومن القراء والمفسرين والمحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والمؤلفين.

ولد بقرية " سنيكة " من قرى محافظة الشرقية إحدى محافظات مصر في سنة أربع وعشرين وثمانمائة (٨٢٤هـ) على الراجح من الأقوال.

ونشأ ببلدته، وحفظ القرآن عند الشيخين محمد بن ربيع، والبرهان كما حفظ عليهما عمدة الأحكام، ومختصر التبريزي في الفقه، وبعد ذلك رحل إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين وثمانمائة فقطن الأزهر، وحفظ المنهاج، وألفية ابن مالك، والشاطبية، ونحو النصف من ألفية الحديث، وغير ذلك من المتون.

أخذ زكريا الأنصاري الكثير من العلوم العربية، والشرعية عن خيرة علماء عصره منهم ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، والبلقيني (ت٨٦٨هـ)، والقاياتي (ت٨٥٠هـ).

وحضر دروس الشرف المناوي، وغيره، وقرأ بالسبع على كل من النور البلبيسي إمام الأزهر، والزين رضوان (ت ٨٥٢هـ)، والشهاب القلقيلي السكندري، وقرأ بالقراءات الثلاث الزائدة على الشاطبية بما تضمنته مصنفات ابن الجزري " النشر والطيبة " على الشيخ الزين طاهر المالكي، وقرأ بالقراءات العشر إلى " المفلحون " فقط على الزين بن عياش.

---

(١) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢/٢٣٤، والبدر الطالع بمحاسن بعد القرن السابع: ١/٢٥٢، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٢/١٦٨، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/١١٣، ومقدمة التحقيق ص: ٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد بلغ الشيخ زكريا الأنصاري درجة عظيمة في العلم، ومكانة، مما استوجب الثناء عليه، وفي هذا يقول شمس الدين السخاوي: " ولم ينفك عن الاشتغال على طريقة جميلة من التواضع، وحسن العشرة، والأدب، والعفة، والانجماع عند بني الدنيا مع التقلل، وشرف النفس، ومزيد العقل، وسعة الباطن، والاحتمال والمداراة إلى أن أذن غير واحد من شيوخه في الإفتاء، والإقراء، وتصدى للتدريس في حياة غير واحد من شيوخه، وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد طبقة مع كثرة حاسديه، والمعترضين لجانبه ووادیه، وهو لا يلقاهم إلا بالبشر إلى أن استقربه " الأشرف قايتباي " في مشيخة الدرس المجاور للشافعي، والنظر عليه، ولذا كثر تودد الناس إليه " [١] اهـ.

تلمذ على الشيخ زكريا الأنصاري عدد كبير من أولئك التلاميذ.

أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧هـ)، وأحمد بن عبد الله الفرفور (ت ٩٣٧هـ)، وبدر الدين العلائي (ت ٩٤٢هـ) إلى غير هؤلاء من الشيوخ والعلماء.

ولشيخ الإسلام زكريا الأنصاري الكثير من المصنفات منها:

إعراب القرآن العظيم[٢]، وهو الكتاب محل الدراسة، وتحرير تنقيح اللباب[٣]، وتحفة الباري بشرح صحيح البخاري[٤]، والدقائق المحكمة في شرح

(١) الضوء اللامع: ٢/٢٣٦.

(٢) رسالة ماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة، تح: موسى علي موسى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ومخطوط بدار الكتب رقم ٣٠٠ تفسير.

(٣) اللباب كتاب في الفقه الشافعي، وطبع كتاب تحرير تنقيح اللباب بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٠هـ.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٧، ١٣٨ حديث، وطبع مع إرشاد الساري للقسطلاني بمصر سنة ١٣٢٦هـ.

المقدمة[١]، وشرح إيساغوجي في المنطق[٢]، وشرح شذور الذهب في النحو[٣]، والمناهج الكافية في شرح الشافية[٤].

إلى غير ذلك من الكتب النافعة المفيدة. وبعد هذه الحياة الحافلة بالتدريس والفتوى، والتصنيف، توفى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة ست وعشرين وتسعمائة – رحمه الله رحمة واسعة – وقد حزن الناس عليه كثيراً – لمزيد محاسنه، ورثاه الكثير من تلامذته.

المطلب الثاني

التعريف بكتابه إعراب القرآن العظيم[٥] (بإيجاز)

هذا الكتاب من كتب إعراب القرآن التي تنسب إلى فترة زمنية متأخرة، وهو القرن العاشر الهجري، الذي شهد نهضة علمية واسعة، ومزدهرة، فيعد من آخر ما وقف عليه من التراث في إعراب القرآن إن لم يكن آخرها.

وهذا الكتاب أيضاً يعد إعراباً مختصراً للقرآن العظيم خالياً من التطويل، والإسهاب، ويركز على إعراب بعض الآيات، وذكر الوجه المختار فيها دون تعرض لكل الأوجه، أو ذكر كثير منها إلا قليلاً، ولا تكرار ما تقدم إعرابه، إلى جانب ما تضمنه من معاني وتفسيرات ونكت بلاغية للمتشابه على طريق السؤال والجواب، فيعد بذلك قيمة علمية جديدة تضاف إلى المكتبة العربية، والإسلامية.

---

(١) وهو شرح للمقدمة الجزرية في التجويد لابن الجزري ت ٨٣٣هـ، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٤٨، وطبعته حديثاً دار الجنان – بيروت – لبنان سنة ١٩٩٠م، تح: عبد الله عمر البارودي.

(٢) ويسمى المطلع أيضاً، وهو شرح على مختصر أثير الدين الأبهري، المسمى إيساغوجي.

(٣) رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، تح: محمد أحمد علي عبد العاطي سنة ١٩٨٣م تحت رقم: ١٠٥٨ بالمكتبة المركزية بجامعة الزهر.

(٤) رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٤م، تح: محمد إبراهيم محمد عبد الله.

(٥) ينظر: مقدمة التحقيق ص: ب ٨١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبعد دراسة آرائه في هذا الكتاب يمكن القول بأن زكريا الأنصاري – رحمه الله – لم يصرح بمذهبه النحوي الذي كان يلتزمه في هذا الكتاب، ولم يكن له اتجاه نحوي محدد بل كان كغيره من الكثيرين من نحاة عصره، يقرأ لجميع المدارس، والمذاهب النحوية، ويستوعب ما فيها، ويختار منها ما يراه صحيحاً، دون تعصب لمدرسة، أو لرأي معين، وإن كان الأنصاري ظاهر الميل في الكثير من آرائه إلى مدرسة البصرة إلا أنه لم يصرح في موضع واحد إلى أنه يتبع مدرسة البصرة، وكان يعرض مذهب البصريين كما يعرض مذهب الكوفيين، ولا يشير أدنى إشارة إلى تفضيل اي مدرسة على الأخرى، وحين كان يورد مذهب البصريين في مسألة لم يقل – مثلاً – " أصحابنا " أو ما شابه ذلك مما يدل على انتمائه لهم.

المبحث الأول

مخالفاته في باب المبتدأ والخبر

دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول بـ (أل) :

ذهب سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢] إلى أنه لا يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول بـ (أل)؛ لأن السبب المسوغ لذلك في خبر "الذي" و "التي" ونحوهما غير موجود فيما دخلت، وهو أن تكون الصلة ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وأن يكون الخبر مستحقاً بالصلة.

وذهب سيبويه إلى أن ما ورد من ذلك فهو على حذف الخبر، وأنه لم يبن على الفعل الذي بعده، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ﴾[٣]، فالخبر محذوف والتقدير فيما يتلى عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما يتلى عليكم.

وذهب المبرد[٤] إلى جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول بـ "أل"؛ لأن فيه معنى الشرط، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ ﴾ ونقل جواز ذلك أيضاً عن الكوفيين[٥]، والأخفش[٦]، وهو ظاهر كلام الزجاج[٧].

واختار الأنصاري هذا القول فذهب إلى جواز دخول الفاء في الخبر في هذه الآية: لأن فيه معنى الشرط، واعترض مذهب سيبويه حيث قال: ﴿وَالسَّارِقُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٣/١.

(٢) ينظر: شفاء العليل: ٣٠٠/١، والمساعد ٢٤٤/١.

(٣) من الآية [٣٨] سورة: المائدة.

(٤) لم أجده في كتبه، وينظر: شفاء العليل ٣٠٠/١، والمساعد: ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: المرجعان السابقان.

(٦) ما ذكره الأخفش في معاني القرآن ٨٠/١ نقيض ما نقل عنه، فإن قول الأخفش في الآية هو قول سيبويه، ومن وافقه، وينظر رأيه في كشف المشكلات: ٣٤٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٢، والإرتشاف: ١١٤٣/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَالسَّارِقَةُ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ فَاقْطَعُواْ ﴾، وجاز دخول الفاء لأن فيه معنى الشرط؛ إذ لا يراد به سارق بعينه، ولكن مذهب سيبويه – رحمه الله – أن الخبر محذوف أي: فيما يتلى عليكم، وإنما يجوز ذلك – يعني: أن يكون "فاقطعوا" الخبر لو كان المبتدأ "الذي" وصلته: الفعل أو الظرف " (١) أهـ.

فواضح أن الأنصاري يذهب إلى أنه يجوز وقوع الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ بـ "أل" الموصولة بمستقبل عام، لأنه يتضمن معنى الشرط وفاقا للمبرد ومن تبعه، والتقدير في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ ﴾ أي: من سرق فاقطعوا.

وهذا القول مردود بأن الفاء لا تدخل في خبر الموصول إلا إذا كان يشبه الشرط، ولا يشبه الشرط إلا إذا كانت صلته فعلاً، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وذلك لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ألبتة، والظرف والمجرور وإن لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فإنه مقدر حكماً (٢).

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان مذهب سيبويه، وجمهور البصريين القائلين بمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول بـ "أل"؛ لأنهم يشترطون لجواز دخول الفاء في خبر الموصول أن يكون موصولاً بما يقبل مباشرة أداة الشرط نحو (الذي، والتي)؛ فإن السبب المسوغ لذلك أن تكون الصلة ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وأن يكون الخبر مستحقاً بالصلة، أما خبر المبتدأ الموصول بـ "أل" فإن صلته تتنزل منزلة الشرط الذي لا يكون إلا فعلاً ألبتة(٣). والله أعلم.

---

(١) إعراب القرآن العظيم: ٢٤١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٠١/١، والبسيط ٥٧٥/١.

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

إعراب "ذلك" في قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ)[١].

اختلف العلماء في إعراب "ذلك" في هذه الآية، فمذهب الجمهور[٢] أن كلمة "ذلك" في الآية في موضع رفع مبتدأ، وقوله: "بأنهم" خبره، والإشارة بقوله "ذلك" إلى التولي، والإعراض، أي: إن ذلك الإعراض والتولي مستحق بسبب هذا القول الذي رسخ اعتقادهم له، فلم يبالوا معه بارتكاب المعاصي، والذنوب، والجملة من المبتدأ، والخبر مستأنفة.

وممن نص على ذلك أبو البقاء العكبري، والنسفي، والبيضاوي، وأبوحيان[٣].

ومذهب أبي إسحاق الزجاج[٤] أن كلمة "ذلك" خبر لمبتدأ محذوف، أي: شأنهم ذلك.

وظاهر كلام الأنصاري تضعيف هذا الرأي، واختيار مذهب الجمهور حيث قال: " قوله: "ذلك بأنهم قالوا"، "ذلك" خبر لمبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، والأحسن أن يكون "ذلك" مبتدأ و "بأنهم" الخبر " [٥] أهـ.

وهو تابع في ذلك لأبي البقاء العكبري الذي رد مذهب الزجاج القائل بأن "ذلك" خبر لمبتدأ محذوف، حيث قال مشيراً إليه بالضعف:"...وهذا ضعيف، والجيد أن يكون "ذلك" مبتدأ، و"بأنهم" خبره، أي: ذلك العذاب مستحق بقولهم"[٦] أهـ.

---

(١) من الآية [٢٤] سورة آل عمران.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ١١/٢، والبحر المحيط ٨٢/٣، وتفسير الثعالبي ٦٢/٢.

(٣) ينظر:التبيان ٢٥٠/١، وتفسير النسفي ٢٤٥/١، وتفسير البيضاوي ١١/٢، والبحر المحيط ٨٢/٣.

(٤) قال في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٢/١: " فموضع "ذلك" رفع، المعنى: شأنهم ذلك، وأمرهم ذلك بقولهم، وبظنهم أنهم لا يعذبون إلا أياماً معدودات " أهـ.

(٥) إعراب القرآن العظيم: ٢٠٥.

(٦) التبيان: ٢٥٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أيد أبو حيان القول بأن "ذلك" مبتدأ، و "بأنهم" الخبر حيث قال: " (ذلك بأنهم قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات) الإشارة بذلك إلى التولي، أي: ذلك التولي بسبب هذه الأقوال الباطلة، وتسهيلهم على أنفسهم العذاب، وطمعهم في الخروج من النار بعد أيام قلائل " [١] أهـ.

فواضح مما تقدم أن مذهب الجمهور القائل بأن "ذلك" مبتدأ، و "بأنهم" خبره، هو الوجه، والأولى من حيث المعنى؛ إذ الإشارة إلى التولي، والإعراض، والتقدير ذلك التولي، والإعراض مستحق بقولهم، وممن نص على ذلك العكبري، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، وأختاره الأنصاري.

إعراب "حقيق" في قوله تعالى: (حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ) [٢]:

قرأ نافع[٣] وحده "حقيقٌ عليّ" مشددة الياء، وقرأ العامة[٤] بسكون الياء والتخفيف بـ "على" التي هي حرف جر داخلة على "أن" وما في حيزها.

أما في قراءة العامة فقد جوز الأنصاري في "حقيق" أن تكون صفة لـ "رسول" في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٥] أو تكون خبراً ثانياً لـ "إن" وفيما يلي نص كلامه حيث قال: " قوله " (حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق) قرئ بالتشديد "عليَّ" فعلى هذا "حقيق" مبتدأ، وخبره "أن لا أقول" و"على" متعلقة بـ "حقيق" والجيد أن يكون " أن لا "فاعل "حقيق"؛ لأنه من باب "يحق"، وقرئ" على " بالتخفيف، و "حقيق" هنا على الصحيح: صفة لـ "رسول " أو خبر ثان. قلت على الأول[٦] يكون المبتدأ بلا مسوغ والله أعلم " [٧] أهـ.

---

(١) البحر المحيط: ٨٢/٣.
(٢) من الآية [١٠٥] سورة: الأعراف.
(٣) ينظر: القراءة في الحجة للقراءات السبع١٥٦/٤، والسبعة:٢٨٧، والنشر ٢٧/٢، والإتحاف٥٥/٢.
(٤) ينظر: الحاشية السابقة.
(٥) من الآية [١٠٤] و سورة: الأعراف.
(٦) قوله على الأول: إشارة إلى توجيه قراءة نافع بالتشديد على أن "حقيق" مبتدأ وخبره "أن لا أقول ".
(٧) إعراب القرآن العظيم: ٢٨٦.

والأنصاري في تجويزه القول بكون " حقيق " صفة لـــ " رسول ".

تابع ذلك لابن مقسم[١] الذي قال: " حقيق " من نعت الرســـول أي: رســـول حقيق من رب العالمين، أرسلت على أن لا أقول على الله إلا الحق ... [٢] أهـ.

وفي تعلق " على " ومجرورها الظاهر بـــ " حقيق " تأويلات بوجوه [٣]:

أحدها: أن تكون مما قلب من الكلام كقوله:

.·. وتشقى الرِماحَ بِالضَياطِرَةِ الحُمْرِ [٤].

معناه: وتشقى الضياطرة بالرماح.

وللعلماء فيما قلب عن الكلام ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقـــاً، والتفصيل بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز أو لا فيمتنع.

وعلى هذا الوجه تصير هذه القراءة كقراءة نافع مـــن حيـــث المعنـــى؛ إذ الأصل: قول الحق حقيقٌ عليّ، فقلب اللفظ فصار: أنا حقيق على قول الحق [٥][٦].

الثاني: أن ما لزمك فقد لزمته، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كـــان هـــو حقيقاً على قول الحق أي لازماً له [٧].

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن، بن مقسم العطار، أبـــو بكـــر: عـــالم بـــالقرآات والعربية، من كتبه (الأنوار) في تفسير القرآن، و (الرد على المعتزلة)، تـــوفي ســـنة ٣٥٤هـ. ينظر: الأعلام للزركلي ٨١/٦.

(٢) البحر المحيط: ١٢٨/٥.

(٣) ينظر: اللباب ٢٤٦/٩، والتحرير والتنوير ٣٨/٩، والدر المصون: ٤٠١/٥.

(٤) البيت من الطويل وصدره: وَتَلْحَقُ خَيل لا هَوادَةَ بَينَها

وهو لخدش بن زهير العامري في اللسان " اضطر " وبلا نسبة في: معـــاني القـــرآن للأخفـــش ١٤١/١، واللباب ٢٤٦/٩.

(٥) ينظر: اللباب: ٢٤٦/٩.

(٦) قال أبو حيان: " وأصحابنا يخصون القلب بالشعر ولا يجيزونه في فصيح الكلام فينبغي أن ينزه القرآن عنه ". البحر المحيط ١٢٨/٥.

(٧) ينظر: اللبب ٩ /٢٤٦، والدر المصون ٤٠١/٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذين الوجهين تكون " حقيق " خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا في الوجه الأول، و " هو " في الثاني.

الثالث: أن يضمن " حقيق " معنى (حريص) كما ضُمِّن (هيجني) معنى (ذكرى)[١] في بيت الكتاب وهو في قوله:

إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ∴ وَإن تَسليتُ عَنها أُمِّ عَمّارِ [٢]

الرابع: وهو قول الأخفش، والفراء، وأبي علي الفارسي[٣]– أن "على" هنا بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى "على" في قوله: ﴿وَلاَ تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾ أي على كل حال.

وهذا الوجه هو أحسنها، ويؤكد هذا الوجه قراءة ابن مسعود "حقيق بأن لا أقول"[٤].

إلا أن الأخفش قال[٥]: " وليس ذلك بالمطرد لو قلت: ذهبت على زيد، تريد: بزيد لم يجز، وايضاً فلأن مذهب البصريين عدم التجوز في الحروف، و"حقيق" على هذا الوجه يرتفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا حقيق[٦].

---

(١) ينظر: اللباب ٢٤٦/٩، والدر المصون: ٤٠/٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوان: ٢١ في الكتاب ٢٨٦/١، والدر المصون ٤٠١/٥، والبحر المحيط ١٢٨/٥.

(٣) ينظر: راي الأخفش في معاني القرآن ٣٤/١، ورأي الفراء، والفارسي في معاني القرآن ٣٨٦/١، وحجة القراءات: ٢٨٩.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ٢٨٩.

(٥) لم أجده في معاني القرآن، وينظر: البحر المحيط ١٢٨/٥، واللباب ٢٤٦/٩.

(٦) وعلى هذا الوجه تكون " حقيق " فعيل بمعنى مفعول، أي: محقوق بأن لا اقول على الله إلا الحق، أي: مجعول قول الحق حقاً عليّ كقول الأعشى: =

لمحقوقة أن تستجيبي لصوته ∴ وأن تعلمي أن المُعَان موفق

ينظر: الدر المصون: ٤٠١/٥.

الخامس: وهو الأوجه، والأدخل في نكت القرآن – أن يغرق موسى – عليه السلام – في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لاسيما، وقد روي أن فرعون – لعنه الله – لما قال موسى: إني رسول من رب العالمين قال له: كذبت فيقول: أنا حقيق على قول الحق أي: واجب عليّ قول الحق أن أكون أنا قائله، والقائم به، ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به[١].

وعلق عليه أبو حيان بقوله: " ولا يتضح هذا الوجه إلا إن عني أنه يكون " وأن لا أقول " صفة كما تقول: أنا على قول الحق أي: طريقتي، وعادتي قول الحق " [٢] أهـ.

ومما سبق ذكره يتبين لي أن ما جوزه الأنصاري وفاقاً لابن مقسم من القول بأن " حقيق " في قراءة الجمهور – من نعت " رسول " هو الأصوب والأوجه، ومعنى الآية الكريمة: إني رسول من رب العالمين حقيق وأما قوله " على أن لا أقول على الله إلا الحق " فتتعلق بمعنى الرسالة المشار إليها في قوله " رسول " أي أرسلت على أن لا أقول على الله إلا الحق، أي: أرسلني ربي على شرط ووتيرة معينة، وهي أن لا أقول عليه إلا الحق.

أما قول بعضهم بأن هذا لا يجوز، لأن البصريين يقولون: إن العامل إذا أخذ نعته – يمنع من العمل، وعلى هذا لا يجوز إعمال " رسول " في قوله " على أن لا أقول "، لأنه نعت بقوله " حقيق " فمردود؛ لأن العامل مقدر من جنس الرسول، فيكون المعنى: إني رسول حقيق أرسلت من رب العالمين، وهذا الوجه واضح لا إشكال فيه، وليس فيه تعسف، ولا تكلف[٣] ولا مانع من تجويز الوجه الآخر الذي ذكره الأنصاري، وهو أن يكون " حقيق " خبراً ثانياً لقوله " إني رسول من رب

---

(١) ينظر: المرجع السابق.
(٢) البحر المحيط ١٢٨/٥.
(٣) ينظر: اللباب ٢٤٦/٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

العالمين "؛ لأن النعت والخبر أخوان، فيكون المعنى: إني رسول حقيق من رب العالمين.

وأما رفع " حقيق " في قراءة نافع " حقيق عليّ " مشددة الياء، ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن " حقيق " يرتفع بالابتداء، وخبره " أن لا أقول " (١).

وقد اعترض الأنصاري هذا الوجه؛ لأن فيه يكون المبتدأ بلا مسوغ، واختار أن يكون "أن لا" فاعل "حقيق" وأنه من باب "يحق" كما هو واضح من نص كلامه السابق(٢).

وما ذكره الأنصاري مردود بقول السمين الحلبي " وسوغ الابتداء بالنكرة حينئذ تعلق الجار بها " (٣).

الثاني: أن يكون " حقيق " خبراً مقدماً، و " أن لا أقول " مبتدأ مؤخر كأنه قيل: عليّ عدم قول غير الحق، أي: فلا أقول إلا الحق (٤).

الثالث: أن يكون " حقيق " صفة لـ " رسول "، وعلى هذا فيضعف أن يكون " من رب " صفة لئلا يلزم تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة، فينبغي أن يكون متعلقاً بنفس " رسول "، وتكون " من " لابتداء الغاية مجازاً (٥).

الرابع: أن يكون " حقيق " خبراً ثانياً (٦).(٧).

---

(١) ينظر: التفسير البسيط ٢٦٢/٩، وإعراب القرآن العظيم: ٢٨٦.
(٢) إعراب القرآن العظيم ٢٨٦.
(٣) الدر المصون ٤٠١/٥.
(٤) ينظر: المرجع السابق.
(٥) ينظر: المرجع السابق.
(٦) ينظر: المرجع السابق.
(٧) و"حقيق" في قراءة نافع فعيل بمعنى فاعل، وهو مشتق من حق بمعنى وجب وثبت، اي: متعين وواجب عليّ قول الحق على الله وفاعل " حقيق " هو المصدر المأخوذ من قوله " أن لا اقول " أي: حقيق عليّ عدم قولي على الله غير الحق، و" على " الأولى للاستعلاء المجازي، و " على " الثانية بمعنى " عن " ينظر: التحرير والتنوير ٣٨/٩.

ومما سبق ذكره يتبين لي أن الأنصاري لم يكن محقاً في اعتراضه على القول برفع " حقيق " بالابتداء على قراءة نافع، وخبره " أن لا أقول " معللاً لذلك بأن فيه الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، مختاراً القول بأن يكون " أن لا " فاعل " حقيق"، لأنه من باب " يحق "، وهذا الاعتراض الذي ذكره الأنصاري مردود من وجهين:

أحدهما: ما ذكره السمين الحلبي أن الذي سوغ الابتداء بالنكرة حينئذ تعلق الجار بها، ويؤيد ذلك أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: ضربٌ الزيدان حسن، أو نصباً نحو: أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ورغبة في الخير خير، وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر، والوصف، أو جراً نحو: خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة [١].

الثاني: أن اختيار الأنصاري فيه تأويل " حقيق " بـ " يحق " ومالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

هذا، ولا مانع من جواز بقية الأوجه لعدم مخالفتها القواعد، ولصحة المعنى واستقامته عليها.

وقوع الغايات المبنية خبراً:

كلمة " قبل " من الظروف التي يسميها النحويون الغايات[٢]، ويذكر النحاة لهذه الظروف أربعة أحوال [٣].

١- ألا تضاف، وهي في ذلك نكرات كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الأشموني: ٣٢٦/١، وحاشية الصبان: ٣٢٦/١.

(٢) وهذه الظروف هي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء، وخلف وأسفل، ودون وأول، وعلى، ونحوها. ينظر: المفصل: ٢١٠، ومعاني النحو ١٣٦/٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فساغَ لي الشرابُ وكنت قبْلاً ∴ أكادُ أغصُّ بالماءِ القُراتِ[١].

فمعنى " قبلا " فيما مضى من الزمان.

٢- أن تضاف نحو قوله تعالى: ﴿ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴾ [٢].

٣- أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه، وهذا قليل كقوله:

ومِنْ قَبْلُ نادى كلُّ مولى قرابةً ∴ فما عطفت مولىً عليه العواطفُ [٣].

أي: ومن قبل ذلك، ويعامل المضاف كأن المضاف إليه مذكور.

وهي في هذه الحالة المتقدمة معربة.

٤- أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه، وتكون عند ذاك مبنية على الضم نحو ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [٤][٥].

وقد منع النحويون وقوع الغايات المبنية خبراً للمبتدأ، غير أن بعض المعربين كالفراء، والزجاج، والحوفي والطبري [٦]، وقد جوزوا في قوله تعالى:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ١١٢/٣، والمقاصد النحوية: ٤٣٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣، وتذكرة النحاة: ٥٢٧، وشرح المفصل: ٨٨/٤.
وأغص بالماء: أي أشرف به، والفرات: العذب.

(٢) من الآية [٥٨] سورة: النور.

(٣) البيت من الطويل، ولم ينسب لقائل معين، ومن مواضعه شرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢، وشرح ابن الناظم: ١٦٥، والدرر ١٧٧/١، وأوضح المسالك ١٥٤/٣.
مولى: قرابة صاحب نسب أو قربى، عطفت مالت. والمعنى: من شدة المصيبة أذهل كل واحد عن نصرة قريبه.

(٤) من الآية [٤] سورة: الروم.

(٥) وهذا القسم الأخير هو الذي يسميه النحويون الغايات، وهي في هذه الحالة معرفة بمعرف = = منوي، وهو القصد إليها، فبنيت على الضم، لمخالفة حالاتها الإعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة أو معرفة بالإضافة.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٥٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢٤/٣، والبرهان: ٢٨٤، وجامع البيان: ٢٠٨/١٦.

﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [١] أن تكون " ما " مصدرية في محل رفع مبتدأ، وخبره " من قبل " ويكون " من " متعلقاً بالاستقرار، و " قبل " مبني؛ لأنه غاية، والتقدير: ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف ". وإلى هذا نحا الزمخشري، وابن عطية [٢].

وقد رد الأنصاري هذا الوجه، وضعفه حيث قال: " وقيل " ما " زائدة، و " من " متعلقة بـ " فرطتم "، وقيل: مصدرية رفع بالابتداء. و " من قبل " خبره، وهذا ضعيف؛ لأن " قبل " إذا وقعت خبراً أو صلة لانقطع عن الإضافة " [٣].

فواضح أن الأنصاري قد رد هذا الوجه لمخالفته لقاعدة نحوية قررها النحاة وهي أن الظروف الغايات إذا بنيت لا تقع أخباراً، ولا صلات، ولا صفات، ولا أحوالاً.

وهذا ما جعل أبو علي الفارسي [٤] يذهب إلى أن المصدر مرفوع بالابتداء، و" في يوسف " هو الخبر، أي: كائن مستقر في يوسف.

وقد نص سيبويه وجماعة من المحققين منهم أبو حيان[٥]، على أن الغايات المبنية لا تقع خبراً حيث قال " ويدلك على أمر (قبل) و (بعد) غير متمكنين: أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين، لا تقول: قبل: وأنت تُريد أن تبنى عليها كلاماً ولا تقول: هذا قبل: كما تقول: هذا قبل العتمة " [٦].

فيفهم مما سبق أن السر في منع وقوع الغايات المدنية خبراً أنها لا تفيد، وما لا يفيد لا يقع خبراً، ولذا لا يقع صلة، ولا صفة، ولا حالاً كما مر.

---

(١) من الآية [٨٠] سورة: يوسف.
(٢) ينظر: الكشاف: ٤٩٤/٢، والمحرر الوجيز: ٢٦٩/٣.
(٣) إعراب القرآن العظيم ٣٤٦.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٣١١/٦.
(٥) ينظر: الكتاب ٤٢/٢، والبحر المحيط ٣١١/٦، ودراسات لأسلوب القرآن ١٧٩/٣.
(٦) الكتاب: ٤٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد تأول السمين الحلبي القول بجواز أن تكون " ما " في الآية مصدرية مبتدأ و " من قبل " خبره بما لا يتعارض مع القاعدة النحوية حيث قال: " ولقائل أن يقول: إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة، وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف فينبغي إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبراً، وصلة وصلة وحالاً، والآية الكريمة من هذا القبيل، أعني مما علم فيه المضاف إليه كما مَرّ تقريره... " [١] أهـ.

ويظهر لي مما تقدم أنه يجوز وقوع الغايات المبنية المنقطعة عن الإضافة خبراً، أو صفة، أو صلة، أو حالاً إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه، كما ذهب إلى ذلك السمين الحلبي.

وبناءً عليه فإن القول بجواز أن تكون " ما " في قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ مصدرية في موضع رفع مبتدأ – ليس ضعيفاً كما ذكر الأنصاري وفاقاً لأبي حيان، بل يجوز أن تحمل عليه الآية الكريمة، وإن كان " قبل " من الغايات المبنية، وذلك لوجود الفائدة بكون المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه، والتقدير: ومن قبل هذا الوقت تفريطكم في يوسف. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ٥٣٩/٦.

المبحث الثاني

مخالفاته في النواسخ

جعل اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة:

قرأ الجمهور قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً﴾[(١)] برفع " صلاتُهم "، ونصب قوله: " مكاءً وتصدية " على معنى خبر " كان "[(٢)].

وروي عن عاصم [(٣)] أنه قرأ " صلاتَهم " بالنصب " إلا مكاءٌ وتصدية " بالرفع فجعل الصلاة خبر " كان "، وجعل المكاء والتصدية اسم " كان ".

وقد اعترض زكريا الأنصاري هذه القراءة حيث قال: " وقرئ " وما كان صلاتَهم " بالنصب، و " مكاءٌ وتصديةٌ " بالرفع على أنه اسم " كان "، وهذا ضعيف؛ لأن الاسم نكرة والخبر معرفة، لا يكون إلا في الضرورة، ووجه هذه القراءة أن المكاء، والتصدية جنسان، ونكرة الجنس تفيد ما تفيده المعرفة، الا ترى أن قولك: خرجت فإذا أسد تجد معناه: خرجت فإذا الأسد " [(٤)].

فواضح أن السر في اعتراض الأنصاري، ورده قراءة عاصم أنه جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة.

والوجه في العربية أنه إذا اجتمع في اسم (كان)، وخبرها معرفة، ونكرة أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل [(٥)].

وقد يجاب عن ذلك بأن المكاء والتصدية اسم جنس، واسم الجنس معرفاً

---

(١) من الآية [٣٥] سورة: الأنفال. وينظر: قراءة الجمهور في الحجة في القراءات السبع ١٧١، والسبعة في القراءات: ٣٠٥.

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي: ٢/٢٠.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٧١، والسبعة في القراءات: ٣٠٥.

(٤) إعراب القرآن العظيم: ٢٩٨.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٧١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنكراً واحد في التعريف [١].

ويرده: أن استعماله هكذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقول حسان:

كأَن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ ∴ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ [٢]

ولا يقاس على ذلك [٣].

قال أبو جعفر[٤]: " وقد أجاز سيبويه[٥] مثل هذا على أنه شاذ بعيد؛ لأنه جعل اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة، ...

وخطأ أبو علي الفارسي قراءة رفع " مكاءٌ " في هذه الآية حيث قال [٦]:

" الوجه الرفع في قوله – جل وعز – " صلاتُهم "؛ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها من النكرة؛ لأن النكرة شائعة غير مختصة فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشياع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس.

وقد حاول ابن جني توجيه هذه القراءة ودفع القبح، أو اللحن عنها فذكر أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، كقولك: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في " مكاءً وتصدية " جوازاً قريباً حتى كأنه قال: وما كان

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٥٢٣/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: ٧١، والكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤.=
= السبيئة: الخمر، وبيت رأس: بلد بالشام. ومزاجها: ما يخلط بها.
والشاهد فيه جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان) و (عسل) اسمها وهو نكره، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٢٣/٢.

(٤) إعراب القرآن: ٩٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٩/١.

(٦) الحجة للقراء السبعة: ١٤٤/٤.

صلاتهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ، أي: إلا هذا الجنس من الفعل [١].

ومما سبق ذكره يتبين لي أنه ليس زكريا الأنصاري وحده المعترض على قراءة رفع " مكاءٌ " في هذه الآية، فلقد اعترضه عدد من النحاة؛ لأنه لا يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة. أما ما ذكره ابن جني في توجيه هذه القراءة فهو توجيه لطيف، ومقبول، وسائغ من حيث المعنى واللفظ. إلا أن قراءة الجمهور: " وما كان صلاتُهم إلا مكاءً " برفع " صلاتهم " ونصب " مكاءً " هو الوجه الأفصح الأعرب؛ لأن اسم " كان " هو المعرفة، وخبرها هو النكرة في أصول الكلام، والنظر، والمعنى [٢].

معنى "كاد" إذا صحبها حرف النفي:

ذكر الأنصاري [٣] أن العلماء اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٤] وأن منشأ هذا الاختلاف أن موضوع " كاد " إذا نفيت وقوع الفعل، وأكثر المفسرين على أن المعنى: أنه لا يرى يده، فعلى هذا ثلاثة تقديرات:

أحدها: أن التقدير: لم يرها، ولم يكد.

الثاني: أن يكون " كاد " زائدة.

الثالث: أنها خرجت على معنى " قارب "، والمعنى: لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقارب باعدها، وسبق الأنصاري في ذلك أبو البقاء العكبري [٥].

وفيما يلي بيان آراء العلماء في " كاد " إذا دخل عليها حرف النفي مع بيان معنى الآية المترتب على كل رأي منها.

---

(١) المحتسب: ٢٧٩/١.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١٥/١.
(٣) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤١٢.
(٤) من الآية [٤٠] سورة: النور.
(٥) ينظر: التبيان: ٩٧٣/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المذهب الأول:

ذهب قوم منهم ابن جني [١]، والجرجاني، وابن مالك [٢] إلى أن أصل " كاد " أن يكون نفيها لنفي الفعل بالأولى، كما قال الجمهور إلا أنها قد يستعمل نفيها للدلالة على وقوع الفعل بعد بطء وجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يقع، وأيده الدماميني[٣].

وأشار الجرجاني[٤] إلى أن ذلك استعمال جرى في العرف، وهو يريد بذلك أنها مجاز تمثيلي بأن تشبه حالة مَنْ فَعَل الأمر بعد عناء بحالة من بَعُد عن الفعل فاستعمل المركب الدال على حالة المشبه به في حالة المشبه، ولعلهم يجعلون نحو قوله " فذبحوها " قرينة على هذا القصد.

ويترتب على هذا الراي أن في قوله " لم يكد يراها " التقديرات الثلاثة السابقة التي ذكرها الأنصاري، وفيما يأتي بيانها بالتفصيل.

أما التقدير الأول فهو أنه لم يرها، ولم يكد، أي: لم يرها، ولم يقارب رؤيتها، وهو مذهب جماعة من النحويين، منهم المبرد، وأبو عبيدة، والزجاج [٥]، والجرجاني، وابن مالك [٦]، ونسب إلى الأخفش [٧].

وقد رد الأنصاري هذا التقدير، واعترضه مكتفياً بقوله: " وفيه نظر " [٨].

وكان أبو البقاء قد خطأ القول بهذا التقدير، وبين ذلك بأن " لم يكد " إن

---

(١) لم أجده في كتبه وينظر: التحرير والتنوير: ٥٥٨/١.
(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٤/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/١ .
(٣) ينظر: تعليق الفرائد: ٣٠٩/٣.
(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٤/١، والتحرير والتنوير: ٥٥٨/١.
(٥) ينظر: المقتضب ٧٥/٣، ومجاز القرآن: ٦٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٨/٤.
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٧٤/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/١.
(٧) ينظر: التفسير البسيط ٣١٢/١٦.
(٨) إعراب القرآن العظيم: ٤١٢.

كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله " لم يكد يراها " لم يتضمن نفي الرؤية، و" لم يكد " فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان[١].

أما التقدير الثاني فهو أن " كاد " زائدة، والمعنى: إذا أخرج يده لم يرها كما تقول: ما كدت أعرفه، ونسب إلى الأخفش، والفراء، وأبي بكر، وعليه أكثر الكوفيين[٢] وغيرهم وهو مردود؛ لأن الصحيح أنها لا تزاد [٣].

أما التقدير الثالث فهو أن (كاد) ههنا خرجت على معنى (قارب)، والمعنى لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقارب باعدها، وعليه بيت ذى الرمة:

إِذا غَيَّرَ النَأيُ المُحِبّينَ لَم يَكَد ∴ رَسيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ [٤]

أي: لم يقارب البراح، ومن ههنا حكى عن ذي الرمة أنه رجع في هذا البيت فقال: لم أجد بدل (لم يكد) [٥].

وهناك وجه رابع مترتب على هذا المذهب وهو ما أشار إليه الزمخشري[٦] أن قوله " لم يكد يراها " معناه: المبالغة في نفي الرؤية أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها، وجعل منه قول ذي الرمة السابق، وقد أهمل الأنصاري هذا الوجه، ولم يذكره تبعاً لأبي البقاء.

وقد حكم ابن يعيش على قول الزمخشري هذا بالاضطراب؛ لأنه نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن " كاد "

---

(١) ينظر: التبيان: ٩٧٣/٢.

(٢) ينظر: اللباب ٤٠٥/١٤، وفتح القدير ٤٢٥/٣، ٤٧/٤، والصاحبي: ٢٤٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١١٩٢، وشرح التسهيل: ٤٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥/١، وشرح المفصل: ٣٨٣/٤. والنأي: البعد، ورسيس الهوى أوله أو ما سبق منه.

(٥) ينظر: اللباب: ٤٠٥/١٤.

(٦) ينظر: الكشاف: ٢٤٤/٣، واللباب: ٤٠٥/١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معناها " قارب " فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، والذي شجعه على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ (١).

المذهب الثاني:

ذهب قوم (٢) منهم ابن عطية (٣) إلى أن إثبات (كاد) نفي، ونفيه إثبات؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ نفي مع (كاد) تضمن وجوب الذبح، وقوله في هذه الآية " لم يكد يراها " نفي مع (كاد) يتضمن ثبوت الرؤية.

وبناءً على هذا القول يكون التقدير في قوله " إذا أخرج يده لم يكد يراها " أنه يراها بعد جهد، ومشقة رؤية تخيل لصورتها؛ لأن حكم (كاد) إذا لم يدخل عليها حرف نفي أن تكون نافية، وإن دخلها حرف نفي دلت على أن الأمر وقع بعد بطء، فالأول كقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ (٤) فهذا نفي إلا أنه قارب ذلك، وقال ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ (٥) والمعنى: فعلوا بعد بطء(٦).

ونسب هذا المعنى إلى الفراء، والمبرد(٧)، وهو ظاهر كلام ابن يعيش(٨).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢٤/٧.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد: ٣٠٩/٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨٨/٤.

(٤) من الآية [٤٣] سورة: النور.

(٥) من الآية [٧١] سورة: البقرة.

(٦) ينظر: النكت في القرآن: ٣٦٠.

(٧) ينظر: اللباب: ٤٠٥/١٤، وهذه النسبة مخالفة لما نص عليه الفراء في معاني القرآن، والمبرد في المقتضب، فقد نص الفراء في المعاني ٢٥٥/٢ في قوله – ﷺ – ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ على أن المعنى أنه لا يراها، لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه، ونص المبرد في المقتضب ٧٥/٣ على أن المعنى: لم يرها ولم يكد أي: لم يدن من رؤيتها.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ١٢٤/٧، ١٢٥.

وفي كلام الجرجاني في الدلائل ما يرد هذا المعنى حيث ذكر أنه ليس سبيل " لم يكد " ههنا سبيل " ما كادوا " في قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ في أنه نفى معقب على إثبات، وأن ليس المعنى على أن رؤيةً كانت من بعد أن كادت لا تكون ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلاً عن أن " تكون " ولو كان " لم يكد " يوجب وجود الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مَجْرى أن تقول: " لم يرها ورآها " [١].

ورده ابن مالك حيث قال: " وقد يقول قائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة في قوله:

إذا غَيَّرَ النَأيُ المُحِبّينَ لَم يَكَد ∴ رَسيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

إلى أن جعل بدل: يكد، يجد، وإن كان في (يكد) من المبالغة، والجزالة ما ليس في (يجد). وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح، وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص " [٢] أهـ.

ورجح الطاهر بن عاشور[٣] القول بأن نفي (كاد) في معنى الإثبات ورد كلام الجرجاني، وابن مالك من وجهين:

الأول: أنهم لما وجدوها في حالة الإثبات مفيدة معنى النفي جعلوا نفيها بالعكس كما فعلوا في (لو ولولا)، ويشهد لذلك مواضع استعمال نفيها فإنك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي لا نفي المقاربة، ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد فيكون قولهم: ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل بمعنى: كاد ما يفعل.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٧٤/١.
(٢) شرح التسهيل: ٢٩٩/١.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٥٥٨/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: أن دعوى المجاز يضعفها إطراد هذا الاستعمال حتى في آية " لم يكد يراها " فإن الواقف في الظلام إذا مد يده يراها بعناء، وقال تأبط شراً " فأبت إلى فهم وما كدت آئبا " وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ (١) وإنما قال " وما كادوا يفعلون " ولم يقل: يذبحون: كراهية إعادة اللفظ تفنناً في البيان.

المذهب الثالث:

ذهب قوم إلى أن (كاد) إن نفيت بصيغة المضارع فهي لنفي المقاربة، وإن نفيت بصيغة الماضي فهي للإثبات، وشبهتهم: أنها جاءت كذلك في الآيتين ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ و ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، وأن نفي الفعل الماضي لا يستلزم الاستمرار إلى زمن الحال بخلاف نفي المضارع. وزعم بعضهم أن قولهم: ما كاد يفعل وهم يريدون أنه كاد ما يفعل إنّ ذلك من قبيل القلب الشائع (٢).

وبناءً على هذا الرأي يكون التقدير في: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ أي: لم يقارب رؤيتها؛ لأن " كاد " هنا نفيت بصيغة المضارع فهي لنفي مقاربة الفعل. واختاره النحاس(٣).

وعند النظر في كلام الأنصاري والمعربين يتبين ما يلي:

أن مذهب الأنصاري هو مذهب الجمهور القائل بأن (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات، وهو الرأي الراجح، ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ فعدم مقاربة الرؤية يقتضي عدم وقوعها أيضاً(٤)، والمعنى: لا يراها، ولا يقارب رؤيتها؛ لأن دون هذه الظلمة لا يُرى الكف (٥).

وأما قول الأنصاري " موضع (كاد) إذا نفيت وقوع الفعل " فهو إشارة إلى

---

(١) من الآية [٥٢] سورة: الزخرف.
(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٥٥٨/١.
(٣) ينظر: إعراب القرآن ٥٤٢/٤، وفتح القدير: ٤٧/٤.
(٤) ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٢٢.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢٥٥/٢.

ما جوزه الجمهور من أن (كاد) إذا نفيت قد تدل على وقوع الفعل عسيراً أي بصعوبة، ولا يكون ذلك إلا بقرينة [١].

إعراب الظرف في قوله تعالى: (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ) [٢].

ذكر العلماء [٣] في قوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ ﴾ ثلاثة أقوال:

أحدها: أن " عاصم " اسم فاعل على بابه، وعلى هذا يكون قوله – تعالى : ﴿ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أنه استثناء متصل، و "من رحم" بمعنى الراحم، أي: لا عاصم إلا الله. والثاني: أنه استثناء منقطع، أي: لكن من رحمه الله يعصم.

القول الثاني: أن " عاصم " بمعنى معصوم، وفاعل قد يجيء بمعنى مفعول نحو قوله – تعالى –: ﴿ مَّاء دَافِقٍ ﴾ [٤] أي: مدفوق. فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، أي: إلا من رحمه الله فإنه يعصم.

القول الثالث: أن " عاصم " هنا بمعنى النسب، أي: ذا عصمة، نحو: لابن وتامر، وذو العصمة ينطلق على العاصم، وعلى المعصوم، والمراد به هنا المعصوم، والاستثناء على هذه التقادير متصل أيضاً.

وأما خبر " لا " فقد ذهب الأنصاري [٥] إلى جواز أن يكون " عاصم " منفياً مع " لا " في موضع رفع بالابتداء، و " من أمر الله " الخبر فيتعلق بمحذوف و " اليوم " ظرف لهذا الاستقرار المحذوف. وهو متأثر في ذلك بما ذكره ابن يعيش[٦].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤٢/٤.
(٢) من الآية [٤٣] سورة: هود
(٣) ينظر: التبيان ٧٠٠/٢، والدر المصون ٣٣٢/٦.
(٤) من الآية [٦] سورة: الطارق
(٥) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٣٣١.
(٦) شرح المفصل: ٩٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال أبو حيان، والسمين[١]، وغيرهما: إن الأحسن في خبر " لا " هنا أن يجعل محذوفاً؛ لأن خبر " لا " إذا دل عليه دليل كثر حذفه عند أهل الحجاز، ولم يلفظ به بنو تميم، واختلفوا في التقدير، فقال السمين: لا عاصم موجود، وقال أبو حيان، وغيره: لا عاصم يعتصم اليوم.

وجوز الحوفي، وابن عطية [٢] – في أحد قوليه – أن يكون خبر " لا " هو الظرف " اليوم " وبه يتعلق " من أمر الله "، والتقدير: لا عاصم كائن اليوم من أمر الله. ومنع ذلك أبو البقاء[٣]، وعلله بأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة. وذهب إلى أن الخبر " من أمر الله "، و " اليوم " معمول " من أمر الله " عينه؛ لأنه في معنى المصدر.

وهو مذهب الفارسي، والسمين الحلبي [٤]، وجوزه ابن عطية [٥] – في قوله الآخر – واعترض الأنصاري هذا المذهب قائلاً: " ولا يجوز أن يكون " اليوم " ظرفاً لـ "أمر الله" عينه كما زعم بعضهم؛ لأنه مصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه " [٦].

فواضح أن الأنصاري لا يجيز أن يكون " اليوم " ظرفاً متعلقاً بـ " أمر الله "؛ لأن فيه تقديم معمول المصدر عليه، وهذا مخالف للقاعدة النحوية حيث منع جمهور النحويين تقديم معمول المصدر عليه، لأن المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل، ومن أجل ذلك لم يجز تقديم معموله عليه؛ لأنه كالموصول، ومعموله كالصلة، والصلة لا تتقدم على الموصول، ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٢٢/٦، والدر المصون ٣٣٢/٦.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٤/٣، والدر المصون ٣٣٢/١.
(٣) ينظر: التبيان ٧٠٠/٢.
(٤) ينظر: الحجة للفراء السبعة: ١٩١/١، والدر المصون ٣٣٢/٦.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ١٧٤/٣.
(٦) إعراب القرآن العظيم: ٣٣١.

خلافاً لابن السراج في قوله بجواز تقديم المفعول عليه، فأجاز: يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ [١].

وجوز الحوفي[٢]، ومكي بن أبي طالب[٣] أن يكون " اليوم " نعتاً لـ " عاصم " وأفسده الأنصاري، وغيره بما أفسد بوقوعه خبراً عن الجثة.

قال الأنصار: " ولا يجوز أن يكون " اليوم " صفة لـ " عاصم "، لأن عاصماً جثة. وظرف الزمان كما لا يكون خبراً عن الجثة كذلك لا يكون وصفاً لها، ولا حالاً منها " [٤].

هذا، وقد منع أكثر المفسرين، والمعربين[٥] جواز أن يكون "اليوم" متعلقاً باسم "لا"، وهو "عاصم"؛ لأنه لو كان كذلك للزم إعرابه، وتنوينه، أي: لا عاصماً اليوم [٦].

وجوز البغداديون[٧] ذلك، واحتجوا بأن اسم " لا " إذا كان شبيهاً بالمضاف فقد سمع فيه عدم التنوين نحو: لا طالع جبلاً، وجاء في الحديث: " لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت ".

وأجيب بأن ذلك باطل عند البصريين، لأن اسم " لا " حينئذ مطول، فجاز تعليق الظرف به، أما التعليق في نحو قوله ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ ﴾، وقوله: ﴿ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ فبمحذوف [٨].

---

(١) ينظر: الهمع: ٥٧/٣.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٣٣٢/٦.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦/١.
(٤) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٣٣١.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٤/٣، والتبيان ٧٠٠/٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٠٧/١.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٤/٣.
(٧) ينظر: تفسير الألوسي: ٤٨/٧، والمغني: ٧٠١.
(٨) ينظر: المغني: ٧٠١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبعد هذا العرض السابق لكلام الأنصاري، والمعربين في قوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ يتضح ما يلي:

أولاً: أن الأحسن أن يجعل خبر " لا " في الآية محذوفاً، والتقدير: لا عاصم يعصم اليوم، لأن خبر " لا " إذا علم كثر حذفه عند أهل الحجاز، ولم يلفظ به بنو تميم، ولا مانع من جواز أن يكون " من أمر الله " خبر " لا " فيتعلق بمحذوف، و " اليوم " ظرف متعلق بهذا الاستقرار المحذوف كما قال الأنصاري وفاقاً لابن يعيش.

ثانياً: يظهر لي أن الأنصاري كان محقاً في اعتراضه على تعلق " اليوم " بقوله " من أمر الله "؛ لأنه مصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عند جمهور النحويين.

وكذلك في اعتراضه على إعراب " اليوم " صفة لـ " عاصم "؛ لأنه جثة، وظرف الزمان كما لا يكون خبراً عن الجثة، لا يكون وصفاً لها، ولا حالاً منها.

المبحث الثالث

مخالفاته في بابي الاستثناء والحال

تقديم المستثنى على المستثنى منه :

اختلف العلماء في إعراب جملة " قل إن الهدى هدى الله " من قوله – تعالى–: ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١).

فذهب كثير من العلماء(٢) إلى أن قوله " قل إن الهدى هدى الله " اعتراض بين المفعول وفعله، وهو من كلام الله – تعالى –؛ لبيان أن كيدهم لا يفيد، ولا يضر بالمسلمين وبيان أن الهدى هداه، فهو الذي يتولى ظهوره: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ (٣).

أو يكون معنى الاعتراض: أن الهدى هدى الله من شاء هداه حتى أسلم أو ثبت على الإسلام كان ذلك، ولم ينفع كيدكم وحيلكم وزَيْكُم تصديقكم عن المسلمين والمشركين، وكذلك قوله ﴿ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء ﴾ (٤) يريد الهداية والتوفيق (٥).

وعلى هذا التوجيه يكون قوله " أن يؤتى أحد " متعلقاً بقوله " ولا تؤمنوا " على حذف حرف الجر.

وعلى القول بكون جملة " إن الهدى هدى الله " اعتراض – جوز العكبري

---

(١) آية [٧٣] سورة: آل عمران.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٦٤٧/٢، وروح المعاني ١٩٢/٢، وتفسير المراغي ١٨٦/٣.
(٣) من الآية [٨] سورة: الصف.
(٤) من الآية [٧٣] سورة: آل عمران.
(٥) ينظر: تفسير النسفي ٢٦٥/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في محل " أن يؤتى " أن يكون من تقديم المستثنى على المستثنى منه فيكون متعلقاً بقوله:

" ولا تؤمنوا " (١).

وقد رد زكريا الأنصاري هذا الوجه، وضعفه حيث قال (٢): " وهذا الوجه ضعيف لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل " (٣).

وقد أقر الزمخشري (٤) القول بأن جملة: " قل إن الهدى هدى الله " اعتراض بين الفعل، ومفعوله، وهو قوله: " ولا تؤمنوا "، وقوله: " أن يؤتى أحد " والمعنى: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا أهل دينكم دون غيرهم.

ومرادهم: أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا مثل ما أوتيتم، ولا تفشوه لأشياعكم وحدهم دون المسلمين، لئلا يزيدهم ثباتاً دون المشركين لئلا يدعوهم إلى الإسلام (٥).

واعترض هذا القول بأن ما قبل " إلا " لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه(٦).

واجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف، والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (٧).

قال الفراء: " انقطع الكلام عند قوله " دينكم " ثم قال لمحمد – ﷺ –: " قل

---

(١) ينظر: التبيان ٢٧٠/١.
(٢) إعراب القرآن العظيم: ٢٠٨.
(٣) وسبق الأنصاري في ذلك السمين الحلبي. ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٣.
(٤) ينظر: الكشاف ٣٧٣/١، والدر المصون ٢٥٢/٣.
(٥) ينظر: الدر المصون ٢٥٢/٣.
(٦) ينظر: المغني، ص ٥١٦.
(٧) ينظر: حاشية الصبان.

إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم " فـ "لا" مقدرة، ويجوز أن تكون اللام غير زائدة وتتعلق بما دل عليه الكلام؛ لأن معنى الكلام لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم " [١] أهـ.

وجوز الزمخشري هذا الوجه قائلاً: "أو يتمَّ الكلام عند قوله: (إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ) على معنى: ولا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر وهو إيمانهم وجه النهار إلا لمن تبع دينكم"[٢] أهـ.

ورجح ابن هشام[٣] هذا الوجه لأمرين: أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير: " أأن يؤتى " بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك. والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً " أهـ.

ويظهر لي مما تقدم أن الأنصاري كان محقاً في تضعيف الوجه القائل بأن جملة " قل إن الهدى هدى الله " اعتراض بين الفعل ومفعوله؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل، وأن الوجه الذي رجحه ابن هشام تبعاً للفراء، والزمخشري بأن يكون الكلام قد تم عند قوله " إلا لمن تبع دينكم " هو الأرجح، والأولى بالقبول لصحته من جهة المعنى ومن جهة الصناعة.

العامل في الحال في قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ)[٤].

ذكر النحويون: أن العامل في الحال إما أن يكون لفظياً، أو معنوياً، فأما العامل اللفظي فالفعل بأقسامه الثلاثة، وهو الأصل في العمل، وما يشبه الفعل، وهو ما تضمن معنى الفعل، وحروفه من الأسماء [٥] كالمصدر الصريح، واسم

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢٢٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٦٢/١.
(٢) الكشاف ٣٧٤/١.
(٣) ينظر: المغني: ٥١٦.
(٤) من الآية [٢٧] سورة: لقمان.
(٥) ينظر: أوضح المقاصد ٧١١/٢، والنحو المصفى: ٤٥٦، والتطبيق النحوي: ٢٤٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل [١].

وأما العامل المعنوي فهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كالإشارة نحو: تلك، وحرف التمني نحو: ليس، وحرف التشبيه نحو: كأن، وحرف الترجي وهو (لعل)، وحرف التنبيه نحو: ها، وشبه الجملة[٢][٣].

ومذهب جمهور النحويين[٤] أن العامل في الحال لابد أن يكون هو العامل في صاحبها، ولهذا ذهب بعضهم عند إعرابه لقوله – تعالى –: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ إلى أن يكون قوله " من شجرة " حالاً من الموصول وهو " ما " وجوزه أبو البقاء والسمين الحلبي[٥] والعامل في الحال، وصاحبها هنا هوالناسخ، أو الابتداء، وهو عامل معنوي.

---

(١) ينظر: التطبيق النحوي: ٢٤٨.

(٢) ومثاله مع الإشارة نحو: هذا عملك ممتازاً، ومع حرف التمني نحو: ليت المواطن مثقفاً يساعد غير المثقفين، ومع حروف التشبيه نحو: كأن زيد خطيباً ساحرٌ يأخذ بالألباب، ومع شبه الجملة نحو: الموضوع أمامك واضحاً.

ينظر: أوضح المسالك ٧١١/٢، والتطبيق النحوي: ٢٤٨.

(٣) وأضاف ابن مالك إلى هذه العوامل المعنوية (أما) في نحو: أما علما فعالم، والاستفهام المقصود به التعظيم نحو: يا جارتا ما أنت جاره، والجنس المقصود به الكمال نحو: هو الرجل علما، والمشبه، نحو: هو زهير شعراً.

فجميع هذه تعمل في الحال عند ابن مالك، خلافاً للسهيلي في اسم الإشارة، وله، ولابن أبي العافية، في حرف التنبيه، ولبعضهم في (كأن)، ووفاقاً للزمخشري وابن عصفور في (ليت)، و(لعل).

وصحح أبو حيان أن ٠ ليت)، و (لعل) وباقي الحروف لا تعمل في الحال إلا (كأن)، وكاف التشبيه.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح؛ لأن العامل المعنوي في قوة اللفظي ما لم يحدث تغيير.

ينظر: أوضح المقاصد: ٧١١/٢، والتذييل والتكميل: ١٥١/٩، والتصريح ٥٨٤/١.

(٤) ينظر: الإرتشاف: ١٦٠٠/٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢٢٤/٢.

(٥) ينظر: التبيان: ١٠٤٥/٢، والدر المصون: ٣٠٩/٥.

ونص سيبويه وابن جني، وابن مالك، والرضي [١] على جواز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ويشهد لهم [٢] نحو قولهم: هاقائماً ذا زيد، فإن عامل الحال حرف التنبيه، وليس له عمل في صاحبها، ونحو قولهم: أعجبني وجه زيد مبتسماً، وصوته قارئاً، فإن عامل الحال الفعل، وعامل صاحبها المضاف، وقوله: لمية موحشاً طلل [٣].

فإن عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف، وعامل صاحبها وهو "طلل" الابتداء [٤].

وبناءً عليه فقد رد الأنصاري القول بأن " من شجرة " حال من " ما "؛ لعدم العامل حيث قال: " قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ ﴾ تقدير المصدر: ولو ثبت كون ما في الأرض، وقوله " من شجرة " حال من ضمير الاستقرار، ولا يجوز أن يكون حالاً من " ما " كما زعم بعضهم؛ لعدم العامل"[٥]أهـ.

وإنما قال الأنصاري " لعدم العامل "؛ لأن العامل المعنوي ضعيف فلا يقوى على العمل في معمولين [٦].

وما ذكره الأنصاري هو الصحيح، فإن الصواب أن يكون " من شجرة " تبيين لـ " ما " وهو في موضع الحال من الضمير الذي في الجار، والمجرور، والمتنقل من العامل فيه، وتقديره: ولو أن الذي استقر في الأرض كائناً من الشجرة[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٣/٢، ١٢٤، والخصائص: ٤٩٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٥٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٠/١.

(٢) ينظر: المغني: ٨٦٥، وحاشية الصبان: ٢٦٩/٢.

(٣) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، وعجزه: يلوح كأنه خِلَلٌ.
وهو لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٦، من مواضعه: الكتاب ١٢٣/٢، والمسائل العضديات: ٢٣٠.

(٤) ينظر: الخصائص: ٤٩٢/٢، والمنصوب على التقريب: ٥٢٤.

(٥) إعراب القرآن العظيم: ٤٤٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٦/٢.

(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ١٤٤/١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعليه يكون عامل الحال في قوله " من شجرة " هو الاستقرار الذي تعلق به الظرف في قوله " في الأرض "، وعامل صاحبها وهو " ما " الابتداء، أو الناسخ: فالعامل في الحال هنا هو شبه الجملة، وهو من العوامل المعنوية التي تعمل في الحال.

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان القول بجواز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحبها؛ لأن التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، كما نص على ذلك الرضي [١].

(١) ينظر: شرح الكافية ٢٨٠/١، وحاشية الصبان ٢٦٩/٢.

المبحث الرابع

مخالفاته في بابي حروف الجر والإضافة

زيادة "ما" بين الباء ومجرورها:

ذهب زكريا الأنصاري (١)، وأكثر العلماء(٢) إلى أن " ما " في قوله – تعالى –: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٣) صلة زائدة.

وأن معنى الكلام: فبرحمة من الله، ومثله كثير في القرآن (٤)، وهو بمنزلة قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ (٥)، و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾، و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ (٦).

واحتجوا لذلك بأن العرب قد تزيد في الكلام للتأكيد على ما يستغني عنه(٧)، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ ﴾ (٨)، أراد: فلما جاء، فأكد بأن.

وانشدوا لذلك بيت المهلهل:

لَوْ بأَبانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبها ∴ رُمِّلَ، مَا أَنْفُ خاطِبٍ بدَمِ(٩)

وزعموا أن المعنى: خضب أنف خاطب بدم، وأن " ما " زائدة (١٠).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٥١٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٥٣٣/١، ومفاتح الغيب: ٤٠٦/٩.

(٣) من الآية ١٥٩، سورة: آل عمران.

(٤) ينظر: مفاتح الغيب: ٩ م ٤٠٦.

(٥) من الآية [٤٠] سورة: المؤمنون.

(٦) من الآية [٢٥] سورة: نوح.

(٧) ينظر: مفاتح الغيب ٤٠٦/٩.

(٨) من الآية [٩٦] سورة: يوسف.

(٩) البيت من الكامل، وهو للمهلهل في جامع البيان: ٣٣٠/٢، واللسان (رمل)، وشرح شواهد المغني: ٢٤٧، ومعجم ما استعجم: ٩٦، وأبانان مثنى: أبان وهو الجمل، وهما أبان الأسود، وأبان الأبيض.

(١٠) ينظر: جامع البيان: ٣٣٠/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ورد بعضهم القول بزيادة "ما" في قوله " فبما رحمة "، وفي البيت الذي أنشده المهلهل: بأن ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء، إذ كانت " ما " كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخص، وتعم ما عمته بما تذكره بعدها [١].

والقول بزيادة " ما " بين الباء، ومجرورها في هذه الآية نص عليه سيبويه[٢]، وغيره من النحويين كالفراء، وابن عطية، والبيضاوي، وابن يعيش، والزركشي [٣] وقد أطلق سيبويه عليها اسم الزيادة من حيث زال عملها [٤].

وأنكر الفخر الرازي[٥] القول بزيادة " ما " في الآية، وعلل لذلك بأن الله – تعالى – وصف القرآن بكونه هدى وبياناً، وكونه لغواً ينافي ذلك، وأن المحققين على أن دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وهاهنا يجوز أن تكون " ما " استفهاماً للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم ؟ وذلك؛ لأن جنايتهم لما كانت عظيمة، ثم إنه ما أظهر ألبتة تغليظاً في القول، ولا خشونة في الكلام.

وما ذهب إليه الرازي مردود من وجهين [٦]:

الأول: أن قوله بأن المحققين على أن المهمل لا يقع في كلام الله – سبحانه – يفهم منه أنه جعل الزائد مهملاً، وليس كذلك؛ لأن الزائد ما أتى به لغرض التقوية والتوكيد والمهمل مالم تضعه العرب، وهو ضد المستعمل، وليس المراد

---

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٦/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٤٤/١، والمحرر الوجيز: ٥٣٣/١، وأنوار التنزيل: ٦٢/١، وشرح المفصل: ١١٢/٥، والبرهان: ٧٣/٣، ٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٧٦/٣.

(٥) ينظر: مفاتح الغيب: ٤٠٦/٩.

(٦) ينظر: البرهان: ٧٣/٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٨٩/٢.

من الزيادة حيث – ذكرها النحويون – إهمال اللفظ، ولا كونه لغواً فتحتاج إلى التنكب عن التعبير بها إلى غيرها، فإنهم إنما سموا " ما " زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها لا لأنها ليس لها معنى.

الآخر: أن قوله أن " ما " في الآية للاستفهام التعجبي، والتقدير فبأي رحمة فمردود؛ لأن هذا التقدير دليل على أنه جعل " ما " مضافة للرحمة وأسماء الاستفهام التعجبي لا يضاف منها غير " أي "، وإذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلاً منها، والمبدل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام، وليست الهمزة مذكورة فدَلّ على بطلان هذه الدعوى.

وذهب ابن كيسان(١) إلى أن "ما" في الآية نكرة في موضع خفض بالباء، و"رحمة" بدل من " ما " أو نعت لها.

ويجوز رفع "رحمة" على أن يجعل "ما" بمعنى "الذي"، ويضمر "هو" في الصلة وتحذفها، كما قرئ: "تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ" (٢) أي على الذي هو أحسنُ.

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان مذهب الأنصاري ومن وافقه القائلين بأن " ما " في قوله تعالى " ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ مزيد للتأكيد؛ لأن المراد بالزائد عند النحويين أنه لا يؤثر في الإعراب، وأن ما بعده يعرب حسب موقعه في الكلام، ولا يريدون أنه زيادة في المعنى، أو أنه يستغنى عنه –حاشا الله–(٣).

حذف القسم، وإسقاط الخافض مع غير لفظ الجلالة:

قرأ جمهور القراء قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ (٤) بنصب

---

(١) ينظر: مشكل أعراب القرآن: ١٧٨/١.

(٢) من الآية [١٥٤] سورة: الأنعام.، وينظر: القراءة برفع " أحسنُ " في المحتسب ١٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٦٦/١.

(٣) ينظر: الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: ١٢٢.

(٤) من الآية [٨٤] سورة: ص، وينظر قراءة الجمهور في حجة القراءات ٦١٨/١، وتحفة الأقران: ١٣٨/١، والقطع والائتناف: ٦٠٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

" الحق " في الموضعين [١]، واختلف المعربون في نصبهما حينئذ على وجوه:

أحدها: أن " الحق " الأول انتصب على أنه قسم، والأصل: أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب " الحق " الأول بعد إسقاط الخافض، كما تقول: الله لأفعلن فتنصب حين حذفت الجار، تريد: والله[٢] ونسب إلى الفراء[٣]، وهو مذهب الزمخشري والواحدي، وابن هشام، وجوزه ابن عطية[٤].

ويقوى هذا الوجه قوله " لأملأن " على أنه جواب القسم، وقوله " والحق أقول " اعتراض بين المقسم به، والمقسم عليه. و " الحق " الثاني هنا منصوب بـ " أقول " والمراد: ولا أقول إلا الحق، والمراد بالحق إما اسمه – عز وعلا – الذي في قوله ﴿ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾[٥] أو الحق الذي هو نقيض الباطل، عظمه الله بإقسامه به والاعتراض بقوله: " والحق أقول " لا يمنع أن يفصل بين القسم والمقسم عليه؛ لأن ذلك مما يؤكد القصة.

وقيل: يجوز أن يكون " الحق " الثاني هو الأول، وكرره للتأكيد [٦].

وقد اعترض الأنصاري هذا الوجه القائل بأن " الحق " الأول مقسم به،

---

(١) قرأ مجاهد، والأعمش، وعاصم، وحمزة، وخلف، ويعقوب برفع " الحق " الأول ونصب الثاني على معنى: فأنا الحق، أو مني الحق، وأقول الحق.
وقرأ الحسن وابن السميقع، وطلحة بن مصرف " فالحقِّ والحقّ أقول " بخفضهما بتقدير حرف القسم.
وضعف بعضهم هذه القراءة؛ لأنه لا يجوز الخفض بحرف مضمر.
ينظر: القطع والائتناف ٦٠٣/١، وفتح القدير: ٥١٢/٤، وجامع البيان: ٢٤١/٢١

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠٦/٣، والمحرر الوجيز: ٥١٦/٤.

(٣) لم أجده في معاني القرآن وينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ١٠٨/٤، والتفسير الوسيط ٥٦٧/٣، والمغني ٥١٠/٢، والمحرر الوجيز ٥١٦/٤.

(٥) من الآية [٢٥]، سورة: النور.

(٦) ينظر: التفسير الوسيط ٥٦٧/٣.

وانتصب بعد إسقاط الخافض، وذكر وجه اعتراضه فقال: " قوله " قال فالحق " أي: فأحق الحق، أو: فاذكر الحق، أو على إسقاط حرف القسم أي: فبالحق لأملأن، و " الحق أقول " معترض، ويرد هذا أن سيبويه لا يحذف الحرف إلا مع اسم الله " [١].

فواضح من كلام الأنصاري أنه رد هذا الوجه؛ لأن هذا الإعراب لا يسوغ على مذهب سيبويه [٢] فإنه يرى أن النصب على إسقاط حرف الجر في باب القسم مختص بلفظ الجلالة لا غير.

ويرى الزمخشري[٣] أنه غير مختص، فيقول: العزيز لأفعلن بالنصب قياساً منه على لفظ الجلالة، وهذا غير صحيح عند البصريين [٤].

الثاني: أن " الحق " الأول منصوب بفعل مضمر، فقال مكي [٥] على الإغراء، والتقدير: اتبعوا الحق أو اسمعوا الحق، أو الزموا الحق، وقال أبو علي[٦]: ذلك الفعل المضمر هو ما ظهر في نحو قوله ﴿ وَيُحِقُّ الْحَقَّ ﴾ [٧] وقوله ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ ﴾[٨] أي: فأحق الحق، أو فاذكر الحق، وبه أخذ البيضاوي[٩]، ووافقه الأنصاري[١٠] وقيل: منصوبان على الإغراء [١١].

---

(١) إعراب القرآن العظيم: ٤٧٠.
(٢) ينظر: الكتاب ٤٩٧/٣، وتحفة الأقران ١٣٨/١.
(٣) ينظر: الكشاف ١٠٨/٤، وتحفة الأقران ١٣٨.
(٤) ينظر: الإنصاف ٣٦٨/١.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢.
(٦) ينظر: حجة القراءات ٦١٨/١.
(٧) من الآية [٢٤] سورة الشورى.
(٨) من الآية [٨] سورة الأنفال.
(٩) ينظر: تفسير البيضاوي ٣٥/٥.
(١٠) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٧٠.
(١١) ينظر: فتح القدير: ٥١٢/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثالث: أن انتصاب " الحق " في الموضعين على أنهما مصدران مؤكدان لمضمون قوله " لأملأن " ووجود الألف واللام، وطرحهما سواء كما أنهما سواء في قولهم: حمداً لله، والحمْدَ لله، عندهم إذا نصب، والمعنى حقاً حقاً لأملأن (١).

وقيل:" الحق " الأول منصوب على أنه مصدر، والثاني منصوب بـ " أقول " والمعنى: حقاً لأملأن جهنم، والحق أقول، وإليه ذهب ابن جرير الطبري(٢). وأجاز الفراء، وأبو عبيد(٣) أن يكون " الحق " الثاني منصوباً بـ " لأملأن " بمعنى لأملأن حقاً.

وما أجازه الفراء، وأبو عبيد مردود بأن اللام هنا لام جواب القسم، ولا يجوز أن يتقدم ما بعد لام القسم عليها مطلقاً، لأن ما بعدها مقطوع عما قبلها (٤).

ومما سبق يتضح أن اعتراض الأنصاري يدفع القول بأن يكون " الحق " الأول مقسم به، وانتصب بعد إسقاط الخافض كما تقول: اللهَ لأفعلن، وذلك لمخالفته مذهب سيبويه الذي لا يجيز حذف القسم إلا مع لفظ الجلالة فقط.

والوجه الذي أميل إليه، وأرجحه في هذه المسألة أن يكون انتصاب " الحق " الأول على أنه مصدر، وانتصاب الثاني بـ " أقول " والمعنى: حقاً لأملأن جهنم، والحق أقول، فإن هذا القول هو الأوجه، والأشبه؛ لأنه خطاب من الله لإبليس بما هو فاعل به، وبأتباعه، وقد نص على ذلك الطبري.

---

(١) ينظر: تفسير السمعاني: ٤/٤٥٥.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٢١/٢٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/٤١٢، وفتح القدير ٤/٥١٢، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٨٧.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

نوع الإضافة في قوله تعالى: (جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا) :

قال تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾[١].

قرأ الجمهور[٢] " فاطر " على صيغة اسم الفاعل مجروراً، وقرأ الزهري والضحاك [٣] " فطر " على صيغة الفعل الماضي.

وعليه فقد ذهب الأنصاري[٤] وأكثر المعربين[٥] إلى أن قوله " فاطر السموات " نعت للفظ الجلالة، والإضافة محضة؛ لأنه بمعنى الماضي بدليل قراءة " فطر " بالماضي، وهذه الإضافة تفيد التعريف، ومن جعلها غير محضة جعله بدلاً منه، والبدل قليل في المشتق[٦].

ومثله " جاعل الملائكة رسلاً " يجوز فيه الوجهان، والأظهر عند الأنصاري[٧] وغيره[٨] أن إضافته محضة، وأنه نعت آخر للفظ الجلالة.

وأجاز قوم أن تكون إضافته غير محضة على حكاية الحال[٩].

وبناءً على هذا يأتي الخلاف في نصب " رسلاً " فعلى القول بأن إضافته محضة، فمذهب أبي علي [١٠] أنه منصوب بفعل مقدر؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل.

---

(١) من الآية [١] سورة: فاطر.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٤، ومختصر في شواذ القرآن: ١١٣، والبحر المحيط: ١٠/٩.
(٣) ينظر: الحاشية السابقة.
(٤) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٥٦.
(٥) ينظر: التبيان ١٠٧٢/١، وتفسير حدائق الروح والريحان ٣٤٠/٢٣.
(٦) ينظر: المرجع الأخير.
(٧) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٥٦.
(٨) ينظر: التبيان: ١٠٧٢/٢، وتفسير حدائق الروح والريحان ٣٤٠/٢٣.
(٩) ينظر: التبيان: ١٠٧٢/٢.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ١٠/٩، وتفسير حدائق الروح والريحان ٣٤٠/٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومذهب أبي سعيد السيرافي [١] أن " رسلاً " منصوب باسم الفاعل " جاعل " وإن كان بمعنى الماضي؛ لأنه لما لم يكن إضافته لاسمين نصب الثاني.

وعلل بعضهم ذلك: بأن اسم الفاعل بمعنى الماضي، وإن كان لا يعمل عند البصريين إلا معرفاً باللام إلا أنه بالإضافة أشبه المعرف باللام فعمل عمله [٢].

وروي عن الكسائي[٣] أنه قال: يجوز إعمال اسم الفاعل، وإن كان للماضي، وتمسك بقولهم: الضارب زيداً أمس، وقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٤]،[٥].

وعلى القول بأن إضافة " جاعل " غير محضة يكون " رسلاً " مفعول ثان[٦].

ويظهر لي مما تقدم أن الأظهر في قوله " فاطر " و " جاعل " أنهما اسما فاعل بمعنى الماضي، وإضافتهما محضة، فيكونان صفة للفظ الجلالة. وهو ما ذهب إليه الأنصاري.

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود ١٤١/٧، والبحر المحيط ١٠/٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٢٩/٦.

(٢) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان ٣٤٠/٢٣.

(٣) ينظر: البحر: ١٠/٩، وتفسير حدائق الروح والريحان: ٣٤٠/٢٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠٤٣/٢.

(٤) من الآية [١٨] سورة: الكهف.

(٥) ورد النحاة مذهب الكسائي بأن ذلك على إرادة حكاية الحال؛ لأن المضارع يصح وقوعه هنا، والمعنى: يبسط ذراعيه. ينظر: المفصل: ٢٨٩، واللباب ٤٣٨/١.

(٦) ينظر: التبيان ١٠٧٢/٢.

المبحث الخامس

مخالفاته في باب التوابع

نعت الاسم الموصول قبل تمام صلته :

اختلف العلماء في توجيه قوله – تعالى –: ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ (١) في قراءة من فتح نون " أحسن " (٢).

فمذهب البصريين، ومن وافقهم(٣) أن " الذي " في قوله " تماماً على الذي أحسن " موصول اسمي يحتاج إلى تقدير عائد، ويكون " أحسنَ " فعل ماض داخل في الصلة عندهم، ويكون المعنى: زيادة على العلم الذي أحسنه.

وأجاز الكسائي، والفراء (٤) في قوله " تماماً على الذي أحسن " على هذه القراءة أن تكون " الذي " موصوفة بـ " أحسن " جاعلين " أحسن " أفعل تفضيل، فيكون " أحسن " اسماً موضعه خفض على النعت بـ " الذي " وهو ساد مسد الصلة، ونائب عنها يراد به " تماماً الذي أحسن من غيره "، فحذفت " من " لبيان أمرها، وجرى " أحسن " على إعراب " الذي " كما قالت العرب: مررت بالذي أخيك، وجلست إلى الذي مثلك، فحملوا على " الذي " إعراب الاسم بعده.

---

(١) من الآية [١٥٤] سورة: الأنعام.

(٢) القراءة بفتح نون " أحسن " هي قراءة العامة، وروي عن يحيى بن يعمر أنه كان يقرأ هذه الآية " تماماً على الذي أحسنُ " رفعاً بتأويل على الذي هو أحسن، على تقدير حذف " هو "، وقد ضعف النحاة هذه القراءة؛ لأن حذف العائد إن لم تطل الصلة – لا يجوز عند البصريين إلا في " أي " خاصة؛ لطولها بالإضافة، فإن جاء نحو هذا في كلامهم فهو شاذ، أو ضرورة، ويجوز حذفه عند الكوفيين مطلقاً. ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٨/١، والمحتسب: ٢٣٤/١، والاتحاف: ١٣٢، وشرح التسهيل: ٢٠٧/١.

(٣) ينظر: المغني: ٧٣٧، وفتح القدير: ٢٠٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٥/١، وفتح القدير: ٢٠٤/٢، والتفسير البسيط ٥٤١/٨، وشرح الكافية الشافية: ٢٦٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووافق الكسائي، والفراء في تجويز ما ذهبا إليه بعضُ البصريين(١).

وقد أشار الأنصاري إلى توجيه اعتراض لهذا الإعراب حيث قال: " ونقل الفراء، وبعض الكوفيين أن " أحسن " صفة لـ " الذي "، وفيه مناقشة " (٢).

ولعله يقصد بقوله " وفيه مناقشة ما أورده بعض المعربين ممن سبقوه، وفيما يلي بيان أقوالهم:

قال الزجاج معلقا على رأي الفراء السابق: " وهذا عند البصريين خطأ فاحش، زعم البصريون أنهم لا يعرفون " الذي " إلا موصولة، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها، وقد أجمع الكوفيون على أن الوجه صلتها، فيحتاجون أن يثبتوا أنها وقعت موصولة ولا صلة لها " (٣).

وقال النحاس متعقباً مذهب الكسائي والفراء: " وهذا محال عند البصريين لأنه نعت للاسم قبل أن يتم " (٤).

وقال أبو البقاء راداً إعراب الكوفيين: " وليس بشيء؛ لأن الموصول لابد له من صلة " (٥).

وأجاز الفراء (٦) أيضاً في " الذي " في قوله تعالى ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ أن تكون مصدرية أي موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد، جاعلاً " أحسن " فعلا مسنداً إلى ضمير موسى (عليه السلام) والتقدير: تماماً على إحسانه.

وأجاز بعض الكوفيين(٧) أيضاً أن تكون "الذي" في قوله تعالى ﴿ تَمَامًا عَلَى

---

(١) ينظر: المعين: ٧٣٧.
(٢) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٢٧٣.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٥/٢.
(٤) إعراب القرآن: ٤٠/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٢/٧.
(٥) التبيان: ٥٥٠/١.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ٣٦٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٦٣/١.
(٧) ينظر: جامع البيان: ٢٣٤/١٢، ت شاكر، والمعنى: ٧٣٧.

الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد، ويكون "أحسن" في موضع خفض أي: تماماً على إحسانه – غير أنه خفض إذا كان "أفعل" و "أفعل" لا ينصرف في كلامهم.

وعند النظر في كلام الأنصاري، والمعربين يتضح لي أن المعنى هو الذي عليه المدار في توجيه إعراب هذه القراءة، فكل قد بنى إعرابه حسب ما فسر به اللفظ، وحسب ما ارتآه من معنى، وبناءً عليه فإنه يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ في قراءة في فتح النون أن يكون " الذي " موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد أي: زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد أي: تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون " أحسن " حينئذ اسم تفضيل لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر " [١].

وأما القول باعتراض هذا الوجه؛ بأنه نعت للاسم قبل أن يتم فمردود، لأن هذا، ونحوه محمول على قول العرب: مررت بالذي أخيك، وجلست إلى الذي مثلك فحملوا على " الذي " إعراب الاسم بعده – كما ذكر ذلك الفراء، والوجهان الأخيران كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني [٢]، والمعنى مستقيم على كل وجه من هذه الوجوه، وهو الذي عليه المدار في توجيه الإعراب.

توجيه خفض "المسجد" في قوله – تعالى-: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[٣].

اختلف العلماء في توجيه خفض " المسجد " في قوله – تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وقد أورد زكريا الأنصاري في ذلك أربعة أقوال:

---

(١) ينظر: المغنى: ٧٣٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) من الآية [٢١٧] سورة: البقرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول الأول: أنه معطوف على " الشهر الحرام "[١] والتقدير: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام، والمسجد الحرام[٢]، وهو اختيار الفراء[٣]، وأبي مسلم الأصفهاني[٤].

وقد رد الأنصاري هذا الوجه، واعترض عليه، واصفاً له بالضعف حيث قال " وهو ضعيف، إذ لم يشكوا في تعظيمه " [٥].

وممن رد هذا الوجه أيضاً أبو جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب، وأبو زرعة[٦] حيث ذكروا أن القول بأن التقدير: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام والمسجد الحرام – قول لا وجه له؛ لأن القوم لم يكونوا في شك من عظيم ما أتى المشركون إلى المسلمين في إخراجهم من منازلهم بمكة فيحتاجوا إلى أن يسألوا رسول الله –ﷺ– عن إخراج المسلمين إياهم من منازلهم. هل كان ذلك لهم ؟ ومع ذلك فإنه قول خارج عن أقوال أهل العلم؛ لأنهم أجمعوا أن هذه الآية نزلت في سبب قتل ابن الحضرمي.

القول الثاني: أن قوله "والمسجد الحرام" معطوف على الهاء في "به"[٧] ويكون المعنى: وكفر بالمسجد الحرام، ومعنى الكفر بالمسجد الحرام هو منع الناس عن الصلاة فيه، والطواف به، فقد كفروا بما هو السبب في فضيلته التي بها يتميز عن سائر البقاع[٨].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ١٨٩.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٠/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٤١/١.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٠/١، ومفاتح الغيب: ٣٨٩/٦.
(٥) إعراب القرآن العظيم: ١٨٩.
(٦) ينظر: إعراب القرآن: ١١٠/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٨/١، والحجة للقراء السبعة: ١٢٨/٣.
(٧) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ١٨٩.
(٨) ينظر: مفاتح الغيب: ٣٨٩/٦.

ولقد كانت حجة القائلين بهذا القول متسمة بكونها نحوية؛ وذلك لأنهم يجيزون العطف على الضمير المجرور، وإن لم يعد الجار، وأجاز ذلك الكوفيون، ويونس والأخفش، وأبو علي الشلوبين[١]، ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: " تساءلون به والأرحامِ "[٢]، ومثل هذه القراءة ما روي عن قوله -ﷺ- " إنما مثلكم واليهودِ والنصارى " [٣] وجوز بعض العرب: ما فيها غيره وفرسِهِ [٤] ومن الشواهد الشعرية ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا .·. فاذهب فما بكَ والأَيامِ من عَجَبِ [٥]

ومثل هذا العطف ممتنع عند البصريين[٦]، لأنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار إلا في ضرورة الشعر ومن إعادة الجار قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [٨] وحجتهم في ذلك أن الجار مع المجرور كالشيء الواحد، والضمير إذا جُرّ اتصل بالجار، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع، والمنصوب [٩].

---

(١) ينظر: رأي الكوفيين، ومن وافقهم في الإنصاف ٣٧٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، ورأي الأخفش في معاني القرآن ١٨٤/١.

(٢) القراءة بجر " الأرحام "، وعطفه على الضمير المجرور بالباء دون إعادة الجار، القراءة بجر الأرحام في المحتسب ١٧٩/١، والإتحاف: ١٨٥، والنشر ٢٤٧/٢.

(٣) بجر اليهود والنصارى عطفاً على الضمير في (مثلكم) دون إعادة الجار، وينظر: الحديث في صحيح البخاري كتاب الإجارة (٣٧)، وباب الإجارة غلى صلاحة العصر (٩).

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/٣، وتحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن: ١٦٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعلم قائلها ينظر: الكتاب: ٣٨٣/٢، ومن مواضعه، اللمع: ٩٧، والإنصاف ٣٨٠/٢، ٣٨٦، الشاهد فيه قوله: " بك والأيام من عجب " حيث عطف (أيام) على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٩١/١، وشرح التسهيل: ٢٧٥/٣.

(٧) من الآية [١١] سورة: فصلت.

(٨) من الآية [٢٢] سورة: المؤمنون.

(٩) ينظر: الإنصاف ٣٧٩/٢، وضياء السالك ١١٩/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد رجح الأنصاري مذهب البصريين فاعترض مذهب الكوفيين القائل بجواز العطف على الضمير المجرور، وإن لم يعد الجار، وحكم عليه بالبعد فقال: " وهذا بعيد لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار "[١] أهـ.

ولكن أبا حيان[٢]: رجح مذهب الكوفيين، ومن تبعهم، فاختار عطف " المسجد الحرام " على الضمير في " به " وإن لم يعُد الجار.

واعتُرِض هذا القول بأنه لا يصح أيضاً من جهة المعنى؛ لأن المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام، فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا إن جعل تعظيمهم كلا تعظيم لكونه مستنداً إلى أهوائهم [٣].

وعقب عليه الألوسي بقوله: " وفيه بحث، إذا الكفر قد ينسب إلى الأعيان باعتبار الحكم المتعلق بها كقوله – تعالى–: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ [٤]..."[٥].

القول الثالث: أن قوله " والمسجد الحرام " معطوف على " سبيل الله "[٦]، والتقدير: وصد عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام؛ وذلك لأنهم صدوا عن المسجد الحرام الطائفين والعاكفين، والركع السجود [٧].

وعين الفارسي[٨] في الحجة حمل الآية على هذا، وهو اختيار أبي جعفر النحاس، وابن قتيبة، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والسمرقندي [٩].

---

(١) إعراب القرآن العظيم ١٨٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٤٧/٢ – ١٤٨، والتذييل والتكميل ١٢٢/٨.

(٣) ينظر: روح المعاني ٥٠٤/١، والتذييل والتكميل ١٢٢/٨.

(٤) من الآية [٢٦٥] سورة: البقرة.

(٥) روح المعاني ٥٠٤/١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن العظيم ١٨٩.

(٧) ينظر: مفاتح الغيب ٣٨٩/٦، والتفسير الوسيط ٣٢١/١.

(٨) ينظر: الحجة: ١١٨/١، والمقاصد الشافية ١٥٨/٥.

(٩) ينظر: غريب القرآن ٨٢، ومشكل إعراب القرآن ١٢٨/١، والكشاف ١٣١/١، وبحر العلوم ١٨٤/١.

واعترض الأنصاري هذا الوجه، ووصفه بالضعف حيث قال: " وقيل: معطوف على " السبيل "، وهو ضعيف؛ لأنه معمول المصدر "[١] أهـ.

أي إن قوله " عن سبيل الله " من صلة المصدر، وهو " صد "، والصلة والموصول في حكم الشيء الواحد، فإيقاع الأجنبي بينهما، وهو قوله " وكفر به " لا يكون جائزاً [٢].

والذين اختاروا هذا القول الثالث – ومنهم ابن عطية [٣] – أجابوا عن ذلك بقولهم: لا شك أنه يقتضي وقوع الأجنبي بين الصلة، والموصول، والأصل أنه لا يجوز إلا أنا تحملناه هاهنا لوجهين: الأول: أن الصد عن سبيل الله، والكفر به كالشيء الواحد في المعنى فكأنه لا فصل، الثاني: أن موضع قوله " وكفر به " عقيب قوله " والمسجد الحرام " إلا أنه قدم عليه لفرط العناية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [٤] كان من حق الكلام أن يقال: ولم يكن له أحد كفواً، إلا أن فرط العناية أوجب تقديمه فكذا هاهنا [٥]، وهذا جواب حسن.

والوجه الأول أولى؛ لأن التقديم لا يزيل محذور الفصل، ويزيل محذوراً آخر[٦].

القول الرابع: أن قوله " والمسجد الحرام " متعلق بفعل محذوف دل عليه الصد[٧] أي: ويصدون عن المسجد الحرام – كما قال – سبحانه –: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٨]، وهو مذهب أبي البقاء العكبري[٩]،

---

(١) إعراب القرآن العظيم ١٨٩.
(٢) ينظر: مفاتح الغيب: ٣٨٩/٦.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٠/١.
(٤) من الآية [٤] سورة: الإخلاص.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٠/١، والدر المصون: ٥٢٩/١.
(٦) ينظر: روح المعاني: ٥٠٤/١.
(٧) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ١٨٩.
(٨) من الآية [٢٥] سورة: الفتح.
(٩) ينظر: التبيان: ٩٣/١، روح المعاني: ٥٠٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختاره زكريا الأنصاري حيث قال: " والعطف بقوله " وكفر بـه " يفـرق بـين الصلة، والموصول فالجيد أن يكون التقدير: ويصدون " [١] أهـ.

وضُعِّف هذا القول بأن حذف حرف الجر، وبقاء عمله مما لا يكاد يوجد إلا في الشعر [٢]، وذهب بعضهم إلى تقدير مضاف معطوف على " صد " أي: وصـد المسجد الحرام عن الطائفين، والعاكفين، والركع السجود، واختاره القاضي وابـن مالك [٣].

وقد استدل ابن مالك [٤] بهذه الآية التي نحن بصددها علـى ورود حـذف المصدر وإبقاء معموله وفاقاً للكوفيين حيث قال: " وصد عن سبيل الله وكفر بـه والمسجد الحرام " أي: وصد عن سبيل المسجد الحرام.

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان القول بأن خفـض " المسـجد الحـرام " بالعطف على الضمير في " به " هو الأولى؛ لأنه ورد من لسان العرب كثيراً ممـا يدل على جواز صحة العطف على الضمير المخفوض من غير إعـادة الخـافض بحيث لا يعد ضرورة، واتسعت، ولم لا يجوز إضمار حرف الخفض فيه، ويكـون التقدير: وكفر به وبالمسجد الحرام، والإضمار في كلامهم ليس بغريب، ثم يتأكـد هذا بقراءة حمزة " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " كان أولى أن يكـون مقبولاً [٥]. أما قولهم: إنه لا يصح من جهة المعنى فمردود؛ لأن الحكم قد ينسـب إلى الأعيان باعتبار الحكم المتعلق بها كقوله تعالى: " ومن يكفر بالطاغوت ".

ولا مانع من تجويز الوجه الذي اختاره القاضي، وابن مالك، وهـو تقـدير مضاف معطوف على " صد "؛ لأنه عند تدقيق النظر في كلامهم نجد لـه تـأويلاً

---

(١) إعراب القرآن العظيم: ١٨٩.
(٢) ينظر: روح المعاني: ٥٠٤/١، والتبيان: ٩٣/١.
(٣) ينظر: روح المعاني: ٥٠٤/١، وشرح التسهيل: ٢٥٥/٢.
(٤) ينظر: المرجع الأخير: ٢٥٥/٢.
(٥) ينظر: مفاتح الغيب ٣٨٩/٦.

وهو اعتبار المعنى، ولا شك أن اعتبار اللفظ هو الوجه الأقيس والأكثر في كلامهم [١].

عطف الفعل على الفعل عطف مفردات مع اختلاف زمانهما :

ذكر النحويون[٢] أنه كما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات يجوز أيضاً عطف الفعل وحده من غير مرفوعه على الفعل عطف مفردات أيضاً، ويشترط في عطف الفعل على الفعل عطف مفردات اتحاد الزمان، وإن اختلفت الصيغ، فيجوز عطف الماضي على المضارع إن أريد بالمضارع معنى الماضي نحو ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [٣] أو بالماضي معنى المستقبل نحو: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [٤].

وأما إذا اختلف زمانهما فلا يجوز عطف أحدهما على الآخر عطف مفردات، فإذا اختلفا في الزمان صار من عطف الجمل.

ويمكن أن يجعل من هذا الباب قوله – تعالى –: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [٥] بعطف قوله " وذوقوا " على قوله " يضربون " على إرادة القول، والتقدير: ويقولون: ذوقوا، وحذف (ويقولون) اختصاراً [٦]. ونظير ذلك في القرآن كثير [٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [٨]

---

(١) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن ٩٦.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٥٤، والمقاصد الشافية ٢/٣٤١، والنحو الوافي ٢/٦٤٣.
(٣) من الآية [٩٨] سورة: هود.
(٤) من الآية [١٠] سورة: الفرقان.
(٥) من الآية [٥٠] سورة: الأنفال.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/٥٤٠.
(٧) ينظر: مفاتح الغيب: ١٥/٤٩٤.
(٨) من الآية [١٢٧] سورة: البقرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أي: ويقولان: ربنا، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا ﴾ (١) أي: يقولون: ربنا.

وكان أبو عبيدة(٢) قد نص في كتابه مجاز القرآن على أن حذف (ويقولون) في الآية مجازه مجاز المختصر، وهو بمعنى: ويقولون: ذوقوا عذاب الحريق، وأن العرب تفعل ذلك، وأنشد قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيشٍ ∴ يُقَعقَعُ خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنٍّ (٣)

معناه: كأنك جمل. والعرب تقدم المفعول قبل الفاعل. وممن نص على حذف (ويقولون) من المفسرين، والمعربين، الفراء، وابن عطيه، والطبري، والطبري، والواحدي، وأبو السعود، وابن عادل، والنسفي، وابن القيم(٤).

وظاهر كلام الأنصاري في الآية اعتراضه على تقدير: ويقولون: ذوقوا، وحذف (ويقولون) اختصاراً حيث قال: " قوله: " ذوقوا " معطوف على " يضربون " على إرادة القول، أي: يقولون: ذوقوا، قلت: لا حاجة إلى ذلك لجواز ذلك على مذهب سيبويه، والله أعلم " (٥) أهـ.

ولعل الأنصاري يقصد بالجواز على مذهب سيبويه – ما ذكره سيبويه (٦) في معرض حديثه عن جواز فتح همزة (إن) إذا وقعت بعد الواو مع اسم الإشارة

---

(١) من الآية [١٢] سورة: السجدة.

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ٢٤٧/١.

(٣) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢١، والكتاب ٣٤٥/٢، والمفصل ١٥٣.
والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب، وبنو أقيش: حي من عكل.
والشاهد فيه: قوله: كأنك من جمال بني أقيش حيث حذف المنعوت جمل، والتقدير كأنك جمل من جمال بني أقيش وهذا للضرورة.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٥٤٠/٢، وجامع البيان ١٥/١٣، والتفسير الوسيط ٤٦٦/٢، وإرشاد العقل السليم ٢٧/٤، واللباب ٥٤٢/٩، ومدارك التنزيل ٦٥١/١، وتفسير ابن القيم ٣٧٦.

(٥) إعراب القرآن العظيم ٣٠٠.

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٥/٣.

نحو: ذلك وأن لك عندي ما أحببت، وجعل منه قوله – تعالى –: ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (١)، وقوله – تعالى –: ﴿ ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٢).

قال سيبويه: " وذلك؛ لأنها شركَتْ ذلك فيما حمل عليه، كأنه قال: الأمر ذلك، وأن الله، ولو جاءت مبتدأة لجازت " (٣) أهـ.

ويوضح ذلك أبو سعيد السيرافي فيقول: " وقوله: ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ – ذكر الله عز وجل – شدة قدمها لهم في الدنيا، وذلك قوله: ﴿ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرَّعْبَ فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾(٤) فذوقوه عاجلاً في الدنيا، والأمر أيضاً: أن للكافرين عذاب النار " وإن استأنفت فكسرت فهو جيد؛ لأنه جملة معطوفة على الجملة التي قبلها " (٥) أهـ.

ويظهر لي مما تقدم أن ما ذهب إليه الأنصاري من أنه لا حاجة إلى تقدير (ويقولون) في الآية استناداً إلى جواز ذلك على مذهب سيبويه غير مقبول؛ لأن كلام سيبويه ليس فيما نحن بصدده، إذ إنه يتحدث عن جواز فتح همزة (إن) بعد واو العطف مع اسم الإشارة نحو ذاك وأنك قائم، فالفتح على معنى: الأمر ذاك، وأنك قائم، والكسر على الاستئناف(٦).

ويظهر لي أيضاً أن مذهب جمهور المفسرين والمعربين القائلين بأن قوله "وذوقوا " عطف على قوله " يضربون " بتقدير: ويقولون، هو الصحيح؛ لأنه من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ ولأنه إذا لم يقدر (ويقولون) كان من

---

(١) من الآية [١٨] سورة: الأنفال.
(٢) من الآية [١٤] سورة: الأنفال.
(٣) الكتاب ١٢٥/٣.
(٤) من الآية [١٢] سورة: الأنفال.
(٥) شرح السيرافي: ٣٤٣/٣.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٤١/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قبيل عطف الفعل على الفعل عطف مفردات مع اختلاف زمانهما حيث إن " يضربون " في زمن المضارع، و " ذوقوا " في زمن المستقبل، وهذا غير جائز عند النحويين، وقد تبين فيما مضى أنه إذا اختلف زمان الفعلين وعطف أحدهما على الآخر كان من قبيل عطف الجمل، وهذا جائز عندهم.

والله أعلم

موضع "أن" من الإعراب في قوله – تعالى -:

(وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) (١).

وجه كثير من المعربين " أن " في قوله تعالى " ألا خوف عليهم " على أن " أن " وما في حيزها في محل جر بدلاً من " بالذين " بدل اشتمال، أي: يستبشرون بعدم خوفهم، وحزنهم، فهم المستبشر به في الحقيقة؛ لأن الذوات لا يستبشر بها(٢).

وقد اختار زكريا الأنصاري هذا التوجيه حيث قال: " قوله " أن لا خوف عليهم " بدل من " الذين " وهو بدل اشتمال، أي: يستبشرون بما بُيِّن لهم من حال من تركوا خلفهم من إخوانهم المؤمنين "، و " أن " مخففة من الثقيلة، واسمها مضمر (٣) " وهو متأثر في ذلك بالزمخشري في الكشاف (٤).

وقد اختار هذا التوجيه من المعربين ابن جريح، وقتادة (٥)، والفخر الرازي والسمين الحلبي (٦).

والقول بأن " أن " في موضع خفض؛ لأن المعنى: بأن لا خوف عليهم، هو

---

(١) من الآية [١٧٠] سورة: آل عمران.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٤٨٦/٣.
(٣) إعراب القرآن العظيم: ٢١٤.
(٤) ينظر: الكشاف: ٤٧٧/١.
(٥) ينظر: روح المعاني ٣٣٥/٢.
(٦) ينظر: مفاتح الغيب: ٤٣٠/٩، والدر المصون: ٣٨٦/٣.

قول الخليل [١]، والكسائي [٢]، والزجاج [٣] من النحويين بناء على مذهبهم أنه إذا حذف حرف الجر من " أن " فهي في موضع خفض.

وأجاز مكي بن أبي طالب [٤] بعد أن حكى أنها في موضع خفض بدل اشتمال – أن يكون موضع " أن " نصب على معنى: بأن لا، وهذا هو بعينه هو وجه البدل المتقدم. غاية ما في الباب أنه أعاد مع البدل العامل في تقديره: اللهم إلا أن يعني وإن كانت بدلاً من " الذين " فليست في محل جر، بل في محل نصب؛ لأنها سقطت منها الباء، فإن الأصل: بأن لا، و " أن " إذا حذف منها حرف الجر كانت في محل نصب على رأي سيبويه، والفراء[٥]، وهو بعيد. ذكره السمين الحلبي[٦]، وجوزه العكبري، وجوز أيضا أن يكون التقدير: لأنهم لا خوف عليهم، فيكون مفعولاً من أجله[٧].

وإنما جوّز مكي، والعكبري كون " أن " في موضع نصب، لا في موضع خفض؛ لأنها سقطت منها الباء، والأصل: بأن لا؛ لأنه يطرد حذف حرف الجر من "أن"، وإذا حذف منها حرف الجر كانت في موضع نصب عند سيبويه والفراء[٨].

وقد اعترض الأنصاري هذا التوجيه فقال: " وقيل: مصدرية أي: بأن لا. قلت: وفيها كبير نظر. والله أعلم " [٩] أهـ.

فواضح من كلام الأنصاري أنه يرفض كون " أن " في قوله تعالى " ألا

---

(١) ينظر: معاني القرآن وأعرابه ٣٠٩/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤٨/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٩/١.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٨/١.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٧/١، ومعاني القرآن: ١٤٨/١.
(٦) ينظر: الدر المصون: ٤٨٦/٣.
(٧) ينظر: التبيان: ٣١٠/١.
(٨) ينظر: الكتاب: ٣٧/١، ومعاني القرآن: ١٤٨/١.
(٩) إعراب القرآن العظيم: ٢١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

خوف عليهم " في موضع نصب؛ لأن هذا وجه ضعيف بعيد.

ومما سبق ذكره يتبين لي أن المصدر المؤول في قوله – تعالى –: " ألا خوف عليهم " بدل اشتمال من " الذين " كما نص عليه الأنصاري، وأكثر المعربين لاستقامة المعنى المترتب عليه، لأن المعنى أن " أن " وما في حيزها في محل جر بدل اشتمال من " بالذين " أي: يستبشرون بأن لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، والمعنى: أي: لم يلحقوا بهم في الفضل إلا أن لهم فضلاً عظيماً بتصديقهم، وإيمانهم أن لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون [١].

ويجوز أن يكون التقدير: لأنهم لا خوف عليهم، فيكون المصدر المؤول مفعولاً من أجله، ولابد من تقدير مضاف مناسب أي: ويستبشرون بسلامة الذين من خلفهم ولحوقهم بهم في الدرجة، وذلك لاستقامة المعنى في كلا التوجيهين[٢].
التوجيهين[٢].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٨٩/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤٨٦/٣، ودراسات لأسلوب القرآن: ٦٢٣/٩.

المبحث السادس

مخالفاته في أبواب متفرقة

معنى الكاف وإعرابها: في قوله –تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ) [١]:

اختلف أهل العربية في معنى الكاف التي في قوله " أرأيتكم "، وقد أورد زكريا الأنصاري هذا الخلاف معترضاً على جعل الكاف في هذه الكلمة اسماً (ضميراً) حيث قال: " التاء في " أرأيت " ضمير الفاعل، فإذا اتصل بها هذه الكاف التي للمخاطب، كانت بلفظ واحد، ومفتوحة، والعلامات كلها تتصل بالكاف، تقول: أرأيتك، أرأيتَكُما، أرأيتكُم، أرأيتكُنّ. وهذه الكاف حرف؛ لأنها لو كانت اسماً لكانت إما مجرورة، ولا جار هنا، أو مرفوعة، ولا رافع هنا؛ إذ الرافع هنا قد رفع التاء، وأيضاً ليست من ضمائر الرفع، أو منصوبة، ولو كانت منصوبة على المفعولية، لظهرت علامة التثنية، والجمع، والتأنيث في التاء، فكنت تقول: أرأيتكما، وأرأيتكم، وأرأيتكن. وقد ذهب الفراء[٢] إلى أن الكاف اسم منصوب في معنى المرفوع... " [٣] أهـ.

وبادئ ذي بدء أقول: إن كلمة (أرايت) إذا أريد بها معنى (أخبرني) جاز أن تتصل بها كاف الخطاب، وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير، وتأنيث، وتثنية، وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ [٤]، وإن اتصلت به استغنى بما يلحق الكاف من علامة تأنيث، وتثنية، وجمع عما يلحق التاء، وألزمت التاء ما يلزمها في خطاب المفرد والمذكر، ومنه قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ

---

(١) من الآية [٤٧] سورة: الأنعام.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٣٣/١.

(٣) إعراب القرآن العظيم: ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٤) من الآية [٤٦] سورة: الأنعام.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اللّهِ﴾[١]، ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل: أرأيتكما. ولو كان لأنثى لقيل: أرأيتَكِ، ولو كان لإناث لقيل: أرأيتكُنّ. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك[٢].

وكون (أرأيتَ)، و (أرأيتك) بمعنى (أخبرني) نص عليه سيبويه، والفراء[٣]، والفارسي[٤]، وابن كيسان[٥] وغيرهم، وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب [٦].

وقد نص العلماء على أن كلمة " أرأيتكم " في مثل قوله – تعالى –: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٧] بمعنى (أخبروني) [٨]، ولكن أهل العربية اختلفوا في معنى الكاف التي في قوله " أرأيتكم "، وفيما يلي توضيح ذلك:

المذهب الأول:

وإليه ذهب البصريون [٩] أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب، وأغني اختلافه عن اختلاف التاء.

وقد كان سيبويه [١٠] يعرب التاء في هذا، ونحوه حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أرأيتك فلاناً ما حاله، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَهَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [١١].

---

(١) من الآية [٤٧] سورة: الأنعام.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٦/١.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٩/١، ومعاني القرآن: ٣٣٣/١.
(٤) لم أجده في كتبه، وينظر: البحر المحيط: ٥٠٧/٤.
(٥) ينظر: المرجع السابق.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٠٧/٤.
(٧) من الآية [٤٠] سورة: الأنعام.
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/١.
(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٦/١.
(١٠) ينظر: الكتاب: ٢٣٩/١.
(١١) من الآية [٦٢] سورة: الإسراء.

واختار هذا المذهب جماعة من محققي النحويين، ومنهم: أبو علي الفارسي، والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك، وأبو حيان، والدماميني[١]، وغيرهم، وأيده الأنصاري كما وضح في نص كلامه السابق.

وإذا تقرر هذا يمكن القول بأن أصحاب هذا المذهب اختلفوا في الآية على أقوال:

أحدها: أن مفعول " أرأيتكم " محذوف دل عليه الكلام تقديره: أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة ؟ دل عليه قوله: ﴿ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ ﴾[٢]، وضعفه أبو حيان [٣].

الثاني: أن هذا الفعل لم يحتج إلى مفعول؛ لأن الشرط وجوابه قد سدا مسد المفعولين؛ لأنهما قد حصلا المعنى المقصود [٤].

وهذا الوجه ضعيف أيضاً؛ لأن الشرط، وجوابه لم يعهد فيهما أن يسدا مسد مفعولي (ظن)، وكون الفعل غير محتاج لمفعول إخراج له عن موضعه [٥].

الثالث: أن المفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع بين " أرأيتكم" و " أتاكم "، والمتنازع فيه لفظ " العذاب "[٦]، واختاره أبو حيان[٧].

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٧٥، والكشاف: ٢٢/٢، والتبيان: ٤٩٥/١، وشرح التسهيل: ٢٤٦/١، والبحر المحيط: ٥٠٧/٤، وتعليق الفرائد: ٢٣/٢.

(٢) من الآية [٤] سورة: الأنعام، والمراد بهذا الوجه أن المحذوف هو المفعول الأول، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعول الثاني؛ وذلك لفهم المعنى.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥٠٩/٤.

(٤) ينظر: اللباب: ١٣٩/٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) من الآية [ ] سورة:

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٣٥١/١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المذهب الثاني:

ونسب إلى الكسائي [١] أن الفاعل هو التاء، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول، كأن الأصل: أرأيت نفسك على غير هذه الحال ؟ فهذا يثنى ويجمع، ويؤنث فيقال: أرأيتماكما، وأرأيتموكم، وأرأيتُنّكُنّ ... وهي كقول القائل: " عليك زيداً " الكاف في موضع خفض، والتأويل رفع، فأما ما يُجلب فأكثر ما يقع على الأسماء، ثم تاتي بالاستفهام فيقال: أرأيتك زيداً هل قام، لأنها صارت بمعنى (أخبرني) عن زيد، ثم بيّن عمّا يستخبر. فهذا أكثر الكلام، ولم يأت الاستفهام يليها.

وهذا المذهب باطل، وسيأتي توضيح ذلك.

المذهب الثالث:

وبه أخذ الفراء[٢] حيث ذهب إلى أن التاء هي حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده (الكاف) هي في موضع الفاعل، استعيرت ضمائر النصب للرفع.

ونص على ذلك فذكر ما معناه [٣]: أن للعرب في (أرأيت) لغتان ومعنيان أحدهما: رؤية العين، فإذا أردت هذا عدّيت الرؤية بالضمير إلى المخاطب وتصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: أرأيتك على غير هذه الحال، تريد: هل رأيت نفسك، ثم تُثنى وتجمع فتقول: أريتماكما، وأرأيتموكم، وللنسوة: أرأيتنكن.

والمعنى الآخر: أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني كما تقول: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل، أي: أخبرني، وتترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال، وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٣٥١/١١.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٣٣/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٣٣/١.

المخاطب على نفسه، فاكتفوا من علاقة المخاطب بذكره في الكاف وتركوا التاء على المذكر والتوحيد إذ لم يكن الفعل واقعاً [١].

وتعقب الزجاج الفراء بأن هذا القول لم يقله النحويون القدماء وهو خطأ[٢].

واختار ابن الأنباري مذهب الفراء، واحتج له بأن قال: " لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية، والجمع بالتاء كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع، ووقع ميسم الجمع لغيرها، كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد، ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتقرة إليها " [٣] أهـ.

وهذا الذي ذكر ابن الأنباري أبطله العلماء بكاف (ذلك)، و (أولئك) لأن ميسم الجمع يقع عليها، وهي حرف للخطاب مجرد من معنى الاسمية [٤].

ومما يبطل قول الفراء بأن الكاف اسم، وموضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب: أن التاء في " أرأيتك " بمعنى (أخبرني) لا يستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها، ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه، ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل [٥].

---

(١) ينظر: التفسير الوسيط ١٢٥/٨.

(٢) وعلل ذلك بأن قولك: رأيتك زيداً ما شأنه لو تعدت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد لصار المعنى: أرأيت نفسك زيداً ما شأنه، وهذا محال، والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها، وإنما المعنى: أرأيت زيداً ما حاله، وإنما الكاف زيادة، وهي المعتمد عليها في معنى الخطاب. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢، والموسوعة القرآنية ١٣٦/٤.

(٣) لم أجده في كتبه، وينظر: الدر المصون ٦٢١/٤، والتفسير الوسيط ١٢٥/٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٦/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فلو لم يُرَد بـ (أرأيت) معنى (أخبرني) وجب للتاء، والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين [١].

وقد أبطل زكريا الأنصاري مذهب الكسائي، والفراء فنص على أن الكاف في قوله " أرأيتكم " حرف خطاب، وليست اسماً، واستدل على ذلك بأنها لو كانت اسماً لكانت إما مجرورة، وهو باطل؛ لأنه لا جار هنا، وإما مرفوعة، وهو باطل أيضاً، لأنه لا رافع هنا، والرافع الذي هو الفعل قد رفع التاء، وأيضاً فإن الكاف ليست من ضمائر الرفع، وإما منصوبة، ولو كانت منصوبة على المفعولية لظهرت علامة التثنية، والجمع، والتأنيث في التاء، فكنت تقول: أرأيتكما، أرأيتموكم، وأرأيتكُنّ وهو تابع في ذلك لأبي البقاء العكبري [٢]، وناقل عنه دون أن ينسبه.

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان مذهب البصريين، وجمهور النحاة القائلين بأن الكاف في قوله " أرأيتكم " حرف للخطاب لا موضع لها من الإعراب لموافقته لمقتضى القواعد النحوية؛ ولعدم وجود ما يرد عليه من اعتراضات، وأما ما ذهب إليه الكسائي، والفراء فهو محال في المعنى، ومناقض في الإعراب، والمعنى المترتب عليه، وأيضاً فإنه من الواضح في قوله " أرأيتكم " أن فيه جمع بين خطابين، أحدهما: مفرد، وظاهره أنه خطاب للنبي -ﷺ- وهو التاء وهو فاعل الرؤية، أو على حد قول النحويين: التاء فاعل، والثاني: خطابهم بالكاف، والظاهر أن الخطاب لهم بالقصد، ولذلك جاء بعده " إن أتاكم عذاب الله "، وكان خطاب النبي -ﷺ- لتنبيهه إلى خطابهم وإجابتهم، ويكون المؤدى بيان ضعفهم أمام الحوادث والمسلمات، وصغارهم، واستغاثتهم بالله وحده، وأنهم لا يدعون سواه، وتنبيه النبي -ﷺ- إلى ذلك [٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: التبيان: ٤٩٥/١.

(٣) ينظر: زهرة التفاسير: ٢٤٩٣/٥.

فالتحقيق أن الخطاب في قوله " أرأيتكم " هو من آيات الإعجاز، ولا حاجة فيه إلى أن نقول: إن الكاف حرف أو اسم، ولا أن تقول الخطاب بأيهما أو بالتاء وحدها أم بالكاف وحدها، والحق أنه بهما معاً، فالتاء للنبي -ﷺ- والكاف للمشركين، وفي التاء تنبيه إلى ما يكون منهم من إجابة [١].

إعراب الكاف ومعناها في قوله – تعالى -:

(كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) [٢].

اختلف العلماء في إعراب الكاف ومعناها في هذه الآية الكريمة إلى وجوه عديدة، أوصلها بعضهم إلى عشرين وجهاً [٣]، وفيما يلي أهم هذه الوجوه:

1-الأول: وهو قول أبي عبيدة [٤] أن الكاف بمعنى واو القسم، و " ما " بمعنى الذي واقعة على ذي العلم، وهو الله، كما وقعت في قوله: "وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى"[٥]، وجواب القسم " يجادلونك "، والتقدير: واللهِ الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق.

وهذا التوجيه جعل الأنصاري يعترض عليه، ويرفضه حيث قال: " قوله: " كما أخرجك ربك " اختلف في موضع الكاف، فقيل صفة لمصدر محذوف،... وقيل: الكاف بمعنى الواو التي للقسم، و " ما " بمعنى: الذي وهذا من النحو الذي هو بعيد لا يعقل معناه " [٦] أهـ.

والأنصاري محق في هذا الاعتراض حيث استبعد كثير من المعربين ممن سبقوه، ومنهم مكي بن أبي طالب، وأبو البقاء العكبري، وابن هشام، والسمين

---

(١) ينظر: المرجع السابق.
(٢) من الآية [٥] سورة: الأنفال.
(٣) ينظر: الدر المصون: ٥/٥٥٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥/٢٧٢، ومجاز القرآن: ١ /٢٤٠.
(٥) الآية [٣] سورة: الليل.
(٦) إعراب القرآن العظيم: ٢٩٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحلبي، والسيوطي[١] توجيه أبي عبيدة لمعنى الكاف في هذه الآية، وأبطلوا هذا التوجيه بأمور:

أحدها: أنه لم يثبت كون الكاف حرف قسم بمعنى الواو.

الثاني: أن فيه إطلاق " ما " على الله -ﷻ-، وهي لغير العاقل.

وقد يجاب عن هذا بأنه قد جاء نحو ﴿ وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا ﴾[٢] ونحو: ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾، ويرده عدم توكيده [٣].

الثالث: ربط الموصول بالظاهر، وهو فاعل " أخرج " وباب ذلك الشعر [٤] كقوله:

..... ∴ وأنت الذي في رحمة الله أطمع [٥]

الرابع: أنه وصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما [٦].

الوجه الثاني: في إعراب الكاف في هذه الآية – أنها في موضع نصب،

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٠/١، والتبيان ٦١٦/٢، والمغنى ٧٠٧، والدر المصون ٥٥٩/٥، والإتقان ٣١١/٢، ٢١٢.

(٢) من الآية [٥] سورة: الشمس.

(٣) لأنه على مذهب البصريين فإن " يجادلونك " لا يصح كونه جواباً؛ لأن المضارع متى كان مثبتاً وجب فيه شيئان: اللام وإحدى النونين نحو: " ليسجنن وليكونا "، وعند الكوفيين: إما اللام وإما إحدى النونين، و " يجادلونك عارٍ منهما. ينظر: الدر المصون ٥٥٩/٥.

(٤) ينظر: المغنى: ٧٠٧.

(٥) عجز البيت من الطويل ونسب إلى مجنون بني عامر وليس في ديوانه وصدره:

فيارب أنت الله في كل موطن

ومن مواضعه شرح التسهيل لابن مالك ٦٨٦/١، والمغني: ٧٠٧، وأوضح المسالك: ١٦٨/١، والدرر: ٢٨٦/١، والمقاصد النحوية: ٤٩٧/١.

والشاهد فيه قوله: وأنت الذي في رحمة الله أطمع " حيث ذكر اسماً ظاهراً بدل ذكر الضمير في الصلة، والشائع القول، وأنت الذي في رحمته أطمع.

(٦) أي ربط الموصول بالظاهر وهو فاعل " أخرج " ولا يكون ذلك إلا في الشعر.

وهو مذهب جماعة من المعربين [١] وفي توجيه ذلك النصب أقوال:

الأول: أن الكاف في قوله تعالى " كما أخرجك " صفة لمصدر محذوف، وفي تقدير ذلك المصدر أوجه [٢].

أحدهما: أن تقديره: الأنفال ثابتة لله ثبوتاً كما أخرجك. وهو قول الزجاج[٣].

الثاني: أن تقديره: وأصلحوا ذات بينكم إصلاحاً كما أخرجك.

الثالث: أن تقديره: وأطيعوا الله طاعة كما أخرجك.

القول الثاني: في تقدير الكاف بأنها في موضع نصب – أنها بمعنى " إذ " و " ما " زائدة، والتقدير: واذكر إذ أجرجك [٤].

وضعفه أبو حيان[٥]؛ لأنه لم يثبت أن الكاف تكون بمعنى "إذ" في لسان العرب، ولم يثبت أن "ما" تزاد بعدها "ذا" غير الشرطية، وكذلك لا تزاد ما ادُّعى أنه بمعناها.

القول الثالث: – وهو قول الأخفش –[٦] أن الكاف نعت لـ "حقاً" والتقدير "هم المؤمنون حقاً كما أخرجك" قال ابن عطية: " والمعنى على هذا التأويل لا يتناسق " [٧].

الوجه الثالث: أن الكاف في الآية – في موضع رفع – واختلفوا في التقدير إلى عدة أوجه:

أحدها: أن الكاف مع مجرورها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي:

---

(١) ينظر: التبيان: ٦١٦/٢، والبحر المحيط ٢٧٢/٥.

(٢) ينظر: التبيان ٦١٦/٢، وإعراب القرآن العظيم: ٢٩٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٧٢/٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٠٠/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٥.

(٦) ينظر: معاني الأخفش: ٣٤٥/١، والمحرر الوجيز: ٥٠٢/٢.

(٧) المرجع السابق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هذه الحال من تنفيلك الغزاة على ما رأيت في كراهيتهم لها كحال إخراجك للحرب في كراهيتهم لها [١].

الثاني: أن الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله كأنه ابتداء وخبر [٢].

الثالث: أن الكاف في موضع رفع، والتقدير: لهم درجات عند ربهم، ومغفرة، ورزق كريم، هذا وعد حق كما أخرجك[٣]، وفي هذا حذف مبتدأ وخبر، ولو صرح بذلك لم يلتئم التشبيه، ولم يحسن [٤].

الرابع: وقيل أن المعنى وأصلحوا ذات بينكم ذلك خير لكم كما أخرجك، والكاف نعت لخبر ابتداء محذوف [٥]، وضعفه أبو حيان أيضا بأن فيه حذف وطول فصل بين قوله " وأصلحوا " وبين " كما أخرجك " [٦].

الخامس: التقدير: قل الأنفال لله والرسول كما أجرجك [٧].

السادس: أن الكاف في موضع رفع صفة لخبر مبتدأ أيضاً، وقد حذف ذلك المبتدأ وخبره، والتقدير: قسمتك للغنائم حق كما كان إخراجك حقاً [٨].

الوجه الرابع: في إعراب الكاف، ومعناها في " كما أخرجك ربك " أنها بمعنى "على" والتقدير: امض على الذي أخرجك ربك، وهو قول بعض نحويي البصرة [٩].

---

(١) ينظر: الإتقان: ٣١٢/٢.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٠٢/٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٥.
(٤) ينظر: المرجع السابق.
(٥) ينظر: المرجع السابق.
(٦) ينظر: المرجع السابق.
(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٠٢/٢.
(٨) ينظر: الدرر المصون: ٥٥٩/٥.
(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤١٨/١، وتفسير الثعالبي: ٣٢٩/٤.

وضعفه أبو حيان[١]؛ لأنه لم يثبت أن الكاف تكون بمعنى " على "؛ لأنه يحتاج الموصول إلى عائد، وهو لا يجوز أن يحذف في مثل هذا التركيب.

الوجه الخامس: أن الكاف للتشبيه، وفي ذلك قولان:

أحدهما – وهو قول الكسائي [٢] وغيره –: أن المعنى كما أخرجك ربك من بيتك على كراهة من فريق منهم كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة ويودون غير ذات الشوكة من بعد ما تبين لهم أنك إنما تفعل ما أمرت به لا ما يريدون.

الثاني – وهو قول الفراء [٣]–: أن التقدير: " امض لأمرك في الغنائم، ونفِّل من شئت إن كرهوا كما أخرجك ربك ".

فواضح من قول الكسائي، والفراء أن الضمير في قوله " يجادلونك " للمشركين.

قال ابن عطية معلقاً على قول الكسائي، والفراء: "فهذان قولان مطردان يتم بهما المعنى، ويحسن وصف اللفظ"[٤].

الوجه السادس: – في إعراب الكاف – أنها تتعلق بقوله " فاضربوا "، وأن الكاف على هذا الوجه للتشبيه على سبيل المجاز كقول القائل لعبده: كما وجهتك إلى أعدائي فاستضعفوك، وسألت مدداً فأمددتك، وقويتك، وأزحت عنك، فخذهم الآن فعاقبهم بكذا، وكم كسوتك، وأجريت عليك الرزق فاعمل كذا، وكما أحسنت إليك ما شكرتني عليه، كتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، وغَشَّاكم النعاس أمنة منه، يعني به إياه، ومن معه، وأنزل من السماء ماء ليطهركم به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مردفين فاضربوا فوق الأعناق، واضربوا منهم

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٤٠٣/١، والبحر المحيط: ٢٧٢/٥.

(٤) المحرر الوجيز: ٥٠٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كل بنان [١].

عند النظر في كلام الأنصاري، والمعربين يتبين ما يلي:

١- أن الأنصاري كان محقاً في اعتراضه أبا عبيدة القائل بأن الكاف في قوله " كما أخرجك " بمعنى واو القسم، لعدم صحته من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة النحوية.

٢- أن هذه الأقوال مع كثرتها غالبها ضعيف، وأقرب ما قيل في الآية أن تكون الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره: قل الأنفال ثابتة لله، والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك من بيتك وهم كارهون.

أو أنها نعت لـ " حقاً " أي: أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك، والذي سهل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية. ذكره ابن هشام [٢].

والذي أميل إليه، وأرجحه هو القول بأن الكاف مع مجرورها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه الحالة كحال إخراجك، أي: إن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب. نظراً لوضوحه وعدم تكلفه.

والله أعلم.

إعمال الفعل الأقرب إلى المعمول في مسألة التنازع:

إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً - فقد اتفق النحويون [٣] على جواز إعمال أيهما شئت؛ لورود السماع بذلك عن العرب، واختلفوا في الأولى بالعمل منهما.

أما البصريون[٤] فمذهبهم أن الثاني أولى بالعمل، وأما الكوفيون [٥]

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٥، والدر المصون: ٥٥٩/٥.
(٢) ينظر: المغني: ٧٠٧.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٨٣ – ٩٦.
(٤) ينظر: الكتاب: ٧٤/١ – ٧٥، والإنصاف ٨٣، والتبيين ٢٥٢.
(٥) ينظر: الإنصاف: ٨٣.

فمذهبهم أن الأول هو الأولى.

وقد عرض زكريا الأنصاري لهذه المسألة، ورجح مذهب البصريين في إعمال الفعل الثاني، وقد صرح بذلك في معرض حديثه عن إعراب قوله تعالى: ﴿ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[١] حيث قال: (ما توعدون) هو فاعل "أقريب"؛ لأنه اعتمد على الهمزة، ويتخرج هنا على مذهب البصريين أن يكون فاعل (بعيد)..."[٢]أهـ. فواضح أن الأنصاري قد ذهب إلى اختيار رأي البصريين القائل بأن إعمال الفعل الثاني أولى من الأول.

وقد استدل البصريون على أن إعمال الثاني أولى بكثرة إعمال الثاني [٣]، وقلة إعمال الأول ومنه في القرآن الكريم نحو قوله تعالى ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٤]، حيث أعمل الثاني، وهو " أفرغ " ولو أعمل الأول لأظهر الضمير فقال " أفرغه إليه " ونحو قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ [٥] حيث أعمل الثاني، وهو " اقرأوا " ولو أعمل الأول لأظهر الضمير فقال " اقرأوه ".

ومنه في الحديث قوله -ﷺ-: " ونخلع ونترك من يفجرك " [٦] حيث أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير فقال " ونتركه ".

ومما استدل به البصريون على أولوية إعمال الثاني أنه أقرب العاملين إلى المعمول فكان أولى به مما بعد عنه [٧].

---

(١) من الآية [١٠٩] سورة: الأنبياء.

(٢) إعراب القرآن العظيم: ٣٩٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ٨٧/١ – ٨٩، والأنباس الشافعي اعتراضاته واختياراته النحوية والصرفية: ٣٠٨.

(٤) من الآية [٩٦] سورة: الكهف.

(٥) من الآية [١٩] سورة: الحاقة.

(٦) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: ٢٩٨/٢ رقم ٣١٤٣.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٨٧/١ – ٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما الكوفيون فاستدلوا على أولوية إعمال الأول [١] بما ورد في شعر امرئ القيس من قوله:

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ .·. كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ [٢].

حيث أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب قليلاً، وذلك لم يروه أحد.

وبما ورد في قول الآخر:

وقد نَغْنَى بها ونرى عُصوراً .·. بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالاَ [٣]

حيث أعمل الأول فنصب الخرد الخدالا، ولو أعمل الثاني لقال تقتدننا الخردُ الخدالُ بالرفع.

وقد أجاب النحويون عما ذكره الكوفيون بما يأتي:

أما قول امرئ القيس (كفاني ولم أطلب قليل من المال) فلا حجة فيه، لأنه إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل، ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا متناقض؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض.

والآخر: أنه قال في البيت الذي بعده:

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ .·. وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

فلهذا أعمل الأول، ولم يعمل الثاني [٤].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، والتبيين: ٢٥٥ – ٢٥٦، الأنباس الشافعي اعتراضاته واختياراته النحوية الصرفية: ٣١١.

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوان امرئ القيس: ٣٩، والكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٦٧/٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في الكتاب٧٨/١، والمقتضب ٧٦/٤، والإنصاف ٨٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٩٢/١ ٩٣، والتبيين: ٢٥٧، والأبناسي الشافعي اعتراضاته واختياراته النحوية والصرفية: ٣١٢.

ومما سبق ذكره يتبين لي أن زكريا الأنصاري كان محقاً في اختياره مذهب البصريين القائل بأولوية إعمال الفعل الأقرب إلى المعمول لوروده بكثرة في فصيح الكلام.

تفسير اللام، و" يدعو" في قوله تعالى:

(يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ) (١).

ذكر الأنصاري(٢) أن هذه الآية من المشكلات التي شغلت علماء النحو والتفسير، وذلك أن اللام دخلت هنا بعد " يدعو "، وهي من المعلقات، ومذهب الجمهور (٣) أن التعليق لا يكون إلا في أفعال القلوب، وليس " يدعو " من هذه الأفعال حتى يعلِّق.

ومذهب يونس(٤) أن الأفعال كلها يجوز أن تعلق قلبية كانت، أو غيرها، فاللام معلقة لـ " يدعو "، والجملة بعده في محل نصب كما تكون كذلك بعد أفعال القلوب.

أما الجمهور فاختلفوا في تفسير هذه اللام، وفي " يدعو " بأي شيء هي معلقة.

وقد أورد الأنصاري، وغيره في ذلك عدة أوجه، وذلك أنه إما أن يجعل "يدعو" متسلِطاً على الجملة بعده، وهي قوله " لمن ضره أقرب من نفعه " أو لا. فإن لم يجعل متسلطاً على الجملة بعده كان فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يجوز أن يكون " يدعو " تأكيداً لـ " يدعو " في قوله " يدعون من دون الله مالا يضره ومالا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد " كأنه قيل: يدعو يدعو

---

(١) من الآية [١٣] سورة: الحج.
(٢) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٣) ينظر: الدر المصون ٢٣٩/٨، وإعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٤) ينظر: الدر المصون: ٢٣٩/٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من دون الله الذي لا يضره ومالا ينفعه، ونسب إلى الفراء [١]، وجوزه الأنصاري والسمين [٢].

وعلى هذا الوجه يكون الكلام بعده مستأنفاً، و " من " مبتدأ، و " لبئس المولى " خبره، وتكون الجملة من قوله " ذلك هو الضلال " معترضة بين المؤكد، والتوكيد، لأن فيها تسديداً، وتأكيداً للكلام.

وقد رد ابن هشام [٣] هذا الوجه بأنه دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألا يفصل المؤكّد من توكيده، ولاسيما في التوكيد اللفظي.

الثاني: أن مطلوب " يدعو "، أو متعلقة محذوف تقديره: يدعوه، وقدروا هذا الفعل الواقع موقع الحال بـ " مدعواً " وعلى هذا الوجه يكون " ذلك " في موضع رفع، ويكون الكلام بعد " يدعو " مستأنفاً أيضاً كسابقه، وجوزه ابن هشام[٤]، وتبعه الأنصاري[٥]، وضعف هذا الوجه أبو البقاء، ولم يبين وجه ضعفه[٦].

وقد بين السمين وجه الضعف بأن " يدعو " مبني للفاعل فلا يناسب أن تقدّر الحال الواقعة موقعه اسمَ مفعول، بل المناسب أن تقدر اسم فاعل، فكان ينبغي أن يقدروه: داعياً [٧].

فواضح مما ذكره السمين أن القول بأن يكون التقدير: ذلك هو الضلال البعيد يدعوه، على أن في " يدعو " هاء مضمرة، و " يدعو " في موضع الحال،

---

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣/٧، وإعراب القرآن وبيانه ٤٠٣/٦.
(٢) ينظر: الدر المصون ٢٤٠/٨، وإعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٣) ينظر: المغني: ٣٠٨.
(٤) ينظر: المرجع السابق.
(٥) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٦) ينظر: التبيان: ٩٣٥/٢.
(٧) ينظر: الدر المصون: ٢٤١/٨.

والتقدير حال دعائه إياه، أو مدعوا – وجه ضعيف لا ينبغي أن تحمل عليه الآية الكريمة لما فيه من مخالفة لقواعد النجاة، ولما يترتب عليه من فساد المعنى [١].

الثالث: أن يكون " ذلك " بمعنى " الذي " في موضع نصب بـ " يدعو " أي: يدعو الذي هو الضلال، ولكنه قدم المفعول. وهو منقول عن الزجاج والفارسي، وعلى هذا الوجه أيضاً يكون قوله " لمن ضره أقرب من نفعه " مستأنف، و " من " مبتدأ، و " لبئس المولى " خبره.

ذكره الأنصاري هذا الوجه، واعترضه مكتفياً بقوله: " وفيه نظر " [٢].

وقد ضعف النحاة، والمعربون[٣] هذا الوجه؛ لأن فيه أن " ذلك " موصول وما بعده صلة، وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن " ذا " لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين.

أما الكوفيون [٤] فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكون موصولة، واحتجوا بقول الشاعر:

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إِمارَةٌ .:. نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَلِيقُ [٥].

أما البصريون[٦] فيرون أن " هذا " اسم إشارة ورد على أصله، وليس

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤٠٣/٦.
(٢) إعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٣) ينظر: المغني: ٣٠٨.
(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٦/١، والدر المصون: ٢٤١/٨.
(٥) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وينظر البيت في: الشعر والشعراء ٣٦٠/١، والأغاني ٥١/١٧، ٢٩٦/١٨، وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٣/٤، ٧٩، والدرر اللوامع ٥٩/١. وعدس: اسم صوت لزجر البغل، واسم للبغل أيضاً.
ـ والشاهد فيه: استعمال " ذا " اسماً موصولاً من دون أن يتقدم عليه استفهام بـ " ما " أو "من" على رأي الكوفيين. ينظر: حاشية أوضح المسالك: ١٦٧/١.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٨/١، والدر المصون: ٢٤١/٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

موصولاً، واحتجوا بأن (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات، وأعربوه مبتدأ، و(طليق) خبره، و (تحملين) حال من فاعل (طليق) المستتر فيه، متقدمة على عاملها، أي: وهذا طليق محمولاً، واختاره ابن هشام [١].

وأما إن جعل " يدعو " متسلطاً على الجملة من قوله " لمن ضره أقرب من نفعه " فقد ذكر الأنصاري، وغيره في ذلك عدة أوجه أهمها ما يلي:

أحدها: أن " يدعو " مشبه بأفعال القلوب؛ لأن معناه: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً، فكأنه قال: يظن، فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: يسمى الذي ضره أقرب من نفعه إلهاً ومعبوداً، ونحو ذلك [٢].

وقد رد ابن هشام [٣] هذا الوجه بأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه.

الثاني: أن يكون " يدعو " بمعنى " يقول "، واللام للابتداء، و " من " موصولة في محل رفع بالابتداء. و" ضره " مبتدأ ثان، و" أقرب " خبره، وهذه الجملة صلة للموصول، وخبره الموصول محذوف، تقديره: يقول للذي ضره أقرب من نفعه إلهٌ أو إلهي، أو نحو ذلك، والجملة كلها في محل نصب بـ "يدعو"؛ لأنه بمعنى (يقول) فهي محكية به.

وعلى هذا يكون قوله " لبئس المولى " مستأنفاً ليس داخلاً في المحكي قبله لأن الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك [٤].

ورد بعضهم [٥] هذا القول بأنه فاسد المعنى، والكافر لا يعتقد في الأصنام

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٨/١.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٢٣٨/٨، وإعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٣) ينظر: المغني: ٣٠٨.
(٤) ينظر: الدر المصون: ٢٣٨/٨، وإعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢٣٩/٨.

أن ضرها أقرب من نفعها ألبتة.

الثالث: أن يكون " يدعو " مشبه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، وأفعال القلوب تعلق، فـ " يدعو " معلق أيضاً باللام، و " من " مبتدأ موصول، والجملة بعده صلة، وخبره محذوف، تقديره: يقول للذي ضره أقرب من نفعه إله أو إلهي أو نحو ذلك [١].

الرابع: أن يضمن " يدعو " معنى (يزعم)، فيعلق كما يعلق، والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله [٢].

الخامس: أن يكون التقدير: يدعو من لضره أقرب من نفعه، ثم قدم اللام من موضعها، ونسب هذا القول إلى الكسائي، والفراء، والبصريين [٣].

فاللام على هذا الوجه معناها التأخير أي: يدعو إلهاً لضره أقرب من نفعه؛ لأن من عبد الأصنام، فضررها يعود عليه في الدنيا، والآخرة، ولا نفع يعود عليه من ذلك[٤].

وقد بين الزجاج السر في جواز أن تكون اللام في غير موضعها من حيث إن معناها التأخير[٥].

وقد رد الأنصاري هذا الوجه قائلاً: " وهو في غاية البعد؛ لأن ما في صلة " الذي " لا يتقدم عليها " [٦]، وسبقه إلى ذلك غيره [٧].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٣٩/٨..
(٢) ينظر: المرجع السابق.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٨٥٣/٧.
(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣/٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤١٥/٣.
(٦) إعراب القرآن العظيم: ٤٠٠.
(٧) ينظر: الدر المصون: ٢٣٩/٨، وأمالي ابن الحاجب: ١١٩/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ورده ابن الحاجب، وابن هشام [١] بأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها.

السادس: أن اللام لام الابتداء، وهي في موضعها، وأن " من " مبتدأ، و " لبئس المولى " خبره، والتقدير: لبئس المولى هو.

ذكر ابن هشام هذا الوجه، وصححه [٢]، ولم يذكره الأنصاري.

ومما سبق ذكره يتبين لي ما يلي:

١- أن الأنصاري كان محقاً في اعتراضه على القول بأن اللام معناها التأخير والتقدير: يدعو من لضره ثم قدم اللام على موضعها؛ وذلك لما فيه من التعسف، والتكلف، وتقديم ما في صلة (الذي) عليها.

وكذلك في اعتراضه على الوجه القائل بأن " ذلك " بمعنى (الذي) في موضع نصب بـ " يدعو " أي: يدعو الذي هو الضلال، ولكنه قدم المفعول. وذلك لمخالفته مذهب البصريين؛ لأن اسم الإشارة لا يقع عندهم بمعنى (الذي) إلا مع (ما) أو (من) الاستفهاميتين.

٢- أرى أن القول بأن يكون " يدعو " مشبه بأفعال القلوب من حيث إن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، فهو معلق باللام أيضاً كما تعلق أفعال القلوب، وتكون اللام في موضعها، و " من " مبتدأ، والجملة بعده صلة، والخبر محذوف، تقديره: للذي ضره أقرب من نفعه إله أو إلهي أو نحو ذلك.

أو أن يضمن " يدعو " معنى (يزعم) فيعلق كما تعلق، والكلام فيه كسابقه – هو الصحيح لخلوه من الاعتراض، والنقض، ولما يترتب عليه من استفامة المعنى.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١١٩/١، والمغني: ٣٠٨.

(٢) ينظر: المغني: ٣٠٨.

جمع اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة:

اختلف العلماء في إعراب " مجرميها " التي في قوله – تعالى –: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (١)، وذكروا الأوجه الآتية:

أحدها: أن قوله " مجرميها " مفعول أول، والثاني " أكابر "، وهذا الوجه مبني على أن " جعلنا " بمعنى (صيرنا) التي تتعدى إلى مفعولين، وفي الكلام على هذا تقديم، وتأخير، والتقدير: وكذلك جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر، وقدم الأهم؛ إذ لعلة كبرهم أجرموا.

وأجاز هذا الوجه ابن عطية (٢)، وجماعة من المفسرين، والمعربين، ومنهم: مكي بن أبي طالب، والفخر الرازي، والسمعاني، والطاهر بن عاشور، وابن الأنباري، وأبو البقاء (٣).

وهذا التوجيه الإعرابي الذي أجازه ابن عطية، ومن وافقه، اعترضه زكريا الأنصاري، ورفضه قائلاً: "... ولا يجوز أن يكون " مجرميها " المفعول الأول و " أكابر " الثاني، كما زعم بعضهم؛ لأن " أفعل " الذي مؤنثه " فُعلى " إذا انفصل من " مِنْ " لا يستعمل إلا بالألف واللام أو الإضافة، كما أن مؤنثه كذلك " (٤).

الثاني: أن يكون " جعلنا " بمعنى (صيرنا)، ومفعولها الأول "أكابر مجرميها" و" في كل قرية "المفعول الثاني، و "أكابر" على هذا مضاف إلى "مجرميها" وإلى هذا الرأي نحا أبو حيان، والزمخشري، وابن المظفر(٥) واختاره الأنصاري(٦).

---

(١) من الآية [١٢٣] سورة: الأنعام.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤١/٢.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦٨/١، ومفاتح الغيب ١٣٥/١٣، وتفسير السمعاني ١٤١/٢، والتحرير والتنوير ٤٨/٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٨/١، والتبيان ٢٦٠/١.
(٤) إعراب القرآن العظيم: ٢٦٦.
(٥) ينظر: الكشاف: ٦٣/٢، والبحر المحيط ٣٦٥/٤، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٢١/٤، ومباحث التفسير: ١٢٨.
(٦) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٢٦٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأجاز أبو البقاء[١] على هذا الوجه أن يكون " مجرميها " بدلاً من "أكابر".

واعترض أبو حيان[٢] ما أجازه ابن عطية، وأبو البقاء من كون " مجرميها " مفعولاً أول، أو بدلاً من " أكابر " بأنه خطأ، وذهول عن قاعدة نحوية؛ لأن فيه ضعفاً من جهة الصناعة حيث إن " أكابر " جمع (أكبر)، وهو من أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل يلزم إفراده، وتذكيره إذا كان بـ " من " ظاهرة، أو مقدرة، أو مضافاً إلى نكرة سواء كان لمفرد مذكر، أو لغيره، فإن طابق ما هو له تأنيثاً وجمعاً، وتثنية لزمه أحد الأمرين إما الألف، واللام، أو الإضافة إلى معرفة، و " أكابر " في التخريجين باق على الجمعية، وهو غير معرف بأل، ولا مضاف لمعرفة، وذلك لا يجوز.

وأجاب الشهاب [٣] على هذا الاعتراض بأنه غير وارد؛ لأن (أكابر) و (أصاغر) أجرى مجرى الأسماء؛ لكونه بمعنى الرؤساء – كما نص عليه الراغب – وما ذكره إنما هو إذا بقي على معناه الأصلي.

ويؤيده قول ابن عطية: " أنه يقال: أكابرة كما يقال: أحمر وأحامرة " [٤].

ورده أبو حيان [٥] بأنه لم يعلم أن أحداً من أهل اللغة، والنحو أجاز في جمع أفضل أفاضلة، وفيه نظر [٦].

أما الجواب بأنه على حذف المضاف، والمعرفة للعلم به أي: أكابر الناس، أو أكابر أهل القرية فلا يخفى ضعفه [٧].

---

(١) ينظر: التبيان: ٢٦٠/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٥/٤.

(٣) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٢١/٤.

(٤) ينظر: الوجيز: ٣٤١/٢.

(٥) لم أجده في كتبه، وينظر: روح المعاني ٢٦٤/٤، وحاشية الشهاب ١٢١/٤.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب ١٢١/٤، عناية القاضي وكفاية الراضي.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٢٦٤/٤، وحاشية الشهاب: ١٢١/٤.

وقد منع الواحدي[١] أن تجوز إضافة " أكابر " إلى " مجرميها "؛ لأنه لا يتم المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني لـ (جعل)؛ ولأن فيه إضافة النعت إلى المنعوت وذلك لا يجوزعند البصريين [٢].

وظاهر كلام الزمخشري [٣] أن " جعلنا " بمعنى (صيرنا)، والظرف لغو، و " أكابر " أول المفعولين مضاف لـ " مجرميها "، و " ليمكروا " الثاني.

وجوز بعضهم [٤] كون " جعل " متعدياً لواحد على أن المراد بالجعل التمكين أي: الاستقرار في المكان، وإنما هو إذا تعدى لمفعول واحد، ومفعوله " أكابر مجرميها " بالإضافة. ويفهم من ذلك أن احتمال الإضافة لا يجري إلا على تفسير جعلناهم بـ (مكناهم)، وهذا إنما جاء من تعلق " في كل قرية " به، وقد صرح النحاة بأن " جعل " إذا تعدى لواحد يكون بمعنى (خلق). ولما كان غير مناسب هنا هذا المعنى فسروه بما ذكر وهو التمكين [٥].

وأما قول الزمخشري بأن " جعلنا " بمعنى (صيرنا)، والظرف لغو، وأكابر أول المفعولين مضاف لمجرميها، و " ليمكروا " الثاني، فمردود بأن فيه أن اللام سواء كانت للغرض أو للعاقبة متعلقة بالجعل لا محالة [٦].

ومما سبق ذكره يتبين لي أن زكريا الأنصاري، وغيره من المفسرين قد جانبهم الصواب في رد الوجه القائل بأن " جعلنا " بمعنى (صيرنا) يتعدى إلى مفعولين و " مجرميها " مفعول أول، و " أكابر " مفعول ثان؛ لأن أكابر جمع أكبر، وهو من أفعل التفضيل فلا يستعمل إلا بالإضافة أو مقروناً بمن، فالجواب عن ذلك

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٣٥/٥، وينظر نحوه في التفسير الوسيط ٣١٩/٢.
(٢) ورد السمين الحلبي ما ذكره الواحدي. ينظر: الدر المصون ١٣٥/٥.
(٣) ينظر: الكشاف: ٦٣/٢، حاشية الشهاب: ١٢١/٤.
(٤) ينظر: روح المعاني: ٤٦٤/٤، وحاشية الشهاب: ١٢١/٤.
(٥) ينظر: المرجعان السابقان.
(٦) ينظر: حاشية الشهاب: ١٢١/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنه لم يقصد به المفاضلة، وإنما المراد مطلق الوصف، أي: جعلناهم كبراء فلا يلزم إفراده، ولا اقترانه بمن[١]، وبهذا لا يكون فيه ضعف من جهة الصناعة.

معنى: لا جرم، وإعرابها:

تقع "أن" بعد لا جرم نحو: لا جرم أنك على حق، والفتح في "أن" هو الغالب الكثير[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٣]. واختلف النحاة في توجيه هذا الفتح بعد " لا جرم ":

فمذهب سيبويه [٤] على أن " جرم " فعل ماض، معناه: حق، وثبت، و " لا " رد لما قبلها، والوقف على: " لا "، و " أن "، وصلتها في موضع الفاعل وحكى ابن هشام[٥] هذا المذهب عن قطرب.

وبناءً عليه تكون " لا " حرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق، فكأنه قال: أي ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: " جرم أن الله يعلم " أي حق، وثبت علمه، واصل الجرم القطع، وعلم الله بالأشياء مقطوع به [٦].

ومذهب الفراء [٧] في توجيه فتح " إن " بعد " لا جرم " على أن " لا جرم " مركبة من حرف، واسم بمنزلة: لا رجل: في التركيب، ومعناها – بعد التركيب – لابد، أو لا محالة، و " من "، أو " في " بعدهما مقدرة، أي: لابد من أن الله يعلم، أو لا محالة في أن الله يعلم، وأصل: جرمت بمعنى: " كسبت ".

فتكون "لا" على رأيه نافية للجنس، و"جرم" اسمها مبني على الفتح، وما

---

(١) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١٦٦/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨١/٣.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٣٣/١، وجامع الدروس العربية: ٣٢٠/٢.
(٣) من الآية [٢٣] سورة: النحل.
(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٨/٣.
(٥) ينظر: المغني: ٣١٤.
(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٢٠/٢.
(٧) ينظر: معاني القرآن: ٨/٢ – ٩.

بعد "أن" مؤول بمصدر على تقدير "من" أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه(١).

وقد اختار زكريا الأنصاري مذهب سيبويه في معنى " لا جرم " فقال – عند إعراب قوله – تعالى–:﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾: " لا " رد لكلام سابق، و "جرم" فعل ماض بمعنى "وجب"، وفيها أقوال غير ذلك"(٢) أهـ.

وأكد مذهبه هذا عند إعراب قوله – تعالى –: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا ﴾، حيث قال: " المرجح فيها أن " لا " رد لما قبله و "جرم" فعل ماض بمعنى: حق، ووجب " (٣) أهـ.

وفي معنى: " لا جرم " قولان آخران:

قال بعضهم عند إعراب قوله تعالى: ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ (٤). إن " جرم " بمعنى " كسب "، وفاعلها ضمير مستتر، و " أن " مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية، والتقدير: كسب لهم كفرهم أن لهم النار (٥).

وقال قوم: " لا " زائدة، و " جرم " وما بعدها فعل (٦)، وفاعل كما قال سيبويه.

ورده الفراء (٧) بأن " لا " لا تزاد في أول الكلام.

وأما الكسر بعد " لا جرم " فعلى ما حكاه الفراء (٨) عن العرب من أن

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٢٠/٢.
(٢) إعراب القرآن العظيم: ٣٥٩.
(٣) المرجع السابق: ٤٧٥.
(٤) من الآية [٦٢] سورة: النحل.
(٥) ينظر: الجني الداني: ٤١٤.
(٦) ينظر: المغني: ٣١٤.
(٧) ينظر: المرجع السابق.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤/٢، والتصريح: ٣١٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنك ذاهب.

ومما سبق ذكره يتبين لي رجحان ما ذهب إليه الأنصاري وفاقا لسيبويه من القول بأن فتح "أن" بعد "لا جرم" على أن "جرم" فعل ماضي، والمعنى في نحو قوله – تعالى –: ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ أي: وجب أن الله يعلم، و"لا" رد لما قبلها، والوقف على "لا"، وأن، وما بعدها في موضع الفاعل.

الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله :

اختلف المعربون في إعراب " أي " في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (١)، وذلك أن أيا من أدوات الاستفهام، ومعناها: تبعيض ما أضيفت إليه؛ ولذلك لزمتها الإضافة، وأقسامها كأقسام " مَنْ " في وجوهها، وهي أربعة أقسام: تكون استفهاماً، وجزاءً، وموصولة وموصوفة، فإذا كانت استفهاماً، أو جزاءً، كانت تامة لا تحتاج إلى صلة، وتكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، فرفعها بالابتداء لا غير، ونصبها بما بعدها من العوامل، ولا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن الاستفهام، والجزاء لهما صدر الكلام. ذكر ذلك ابن يعيش(٢)(٣).

وبناءً على ذلك ذهب جمهور المعربين (٤)، ومنهم الفراء، والزجاج، وابن مالك، وابن يعيش، وأبو حيان، وابن هشام (٥) إلى أن أيا في الآية الكريمة

---

(١) من الآية [٢٢٧] سورة: الشعراء.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٦/٢.

(٣) ونص الفراء على أن أدوات الاستفهام كغيرها من المعلقات تعلق العامل عن العمل لفظاً؛ لأن لها صدر الكلام. ينظر: معاني القرآن: ٤٦/١.

(٤) ينظر: التصريح: ١٥٨/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٤٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٠٥/٤، والخصائص:٢٩٩/١، وشرح التسهيل: ٩١/٢، وشرح المفصل: ٤٢٦/٢، والتذييل والتكميل: ١٠٣/٦، والمغني: ٥٤٥.

استفهامية منصوبة بـــ " ينقلبون " على أنها مفعول مطلق، و " يعلم " على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده؛ لأجل الاستفهام بـ " أي " والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب(١).

وذهب أبو البقاء العكبري (٢)، وتبعه الأنصاري (٣) إلى أن أيا في قوله " أي منقلب " مصدر نعت لمصدر محذوف، والعامل: ينقلبون انقلاباً أي منقلب، ولا يعمل فيه " يعلم "؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

واعترض الأنصاري على من أجاز، أو تصور في " أي " أن تكون منصوبة بـــ " يعلم " على جهة الاستفهام حيث قال: " ولا يجوز أن يعمل فيه " يعلم " لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله " (٤) أهـ.

وبناءً على ما تقدم، فإن " أي " لا يجوز أن يكون منصوباً بـــ " سيعلم "؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، كما ذكر النحويون (٥).

وأما قول الأنصاري وفاقاً لأبي البقاء: إن أيا في قوله " أي منقلب " مصدر نعت لمصدر محذوف، فقد رده أبو حيان، والسمين الحلبي (٦) بأن أيا الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء، بل هما قسمان، كل منهما قسم برأسه.

وأجاز بعض المعربين أن تكون " أي " في الآية موصولة، أي: وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، و " سيعلم " إذ ذاك متعدية إلى واحد (٧).

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٩٩/١.
(٢) ينظر: التبيان: ١٠٠/٢.
(٣) ينظر: إعراب القرآن العظيم: ٤٢٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ١٣٤/٣.
(٦) ينظر: البحر المحيط: ٨ /٢٠٢، والدر المصون: ٥٦٧/٨.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠٣/٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنع السهيلي[١] هذا القول من وجهين:

أحدهما: أن الاسم الموصول إذا عني به المصدر، ووصل بفعل مشتق من ذلك المصدر، لم يجز؛ لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة، وهي إيضاح الموصول وتبيينه، والمصدر لا يوضح بفعله المشتق من لفظه؛ لأنه كأنه هو لفظاً، ومعنى، إلا في المختلف الأنواع.

الآخر: – وهو الأقوى –: أن " أي " لا يكون بمعنى " الذي " حتى يضاف إلى معرفة، فتقول: لقيت أيهم في الدار؛ إذ من المحال أن يكون بمعنى الذي هو نكرة، و " الذي " لا ينكر، وهذا أصل يبنى عليه في " أي ".

ونص أبو حيان[٢] على أن الأقوى من جهة المعنى، واللفظ التعليق؛ لأنه ليس في الآية على هذا التقدير الأخير إبهام لفظي، والإبهام أوقع من جهة المعنى، وأعظم عليهم، مع أنه لا يحتاج إلى حذف مفعول، ولأن إضافة " أي " الموصولة إلى النكرة قليل جداً.

ومما سبق ذكره يتبين لي أن جمهور المعربين قد أعربوا أيا في قوله تعالى:﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ استفهاماً منصوباً بـ " ينقلبون "، وهو بمعنى المصدر، وليس منصوباً بـ " سيعلم "؛ لأن أيا أداة استفهام، والنحويون يقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله، والسر في ذلك أن ما قبله خبر، ولا يعمل الخبر في الاستفهام؛ لأنهما مختلفان[٣]، و " سيعلم " هنا معلقة، والجملة في موضع المفعول لـ "سيعلم "، وهذا هو الأقوى من جهة المعنى، واللفظ.

---

(١) ينظر: نتائج الفكر: ١٥٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠٣/٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١٣٤/٣.

الاعتراض بجملتين فأكثر في الكلام:

اختلف النحويون في جواز الاعتراض بجملتين فأكثر، فزعم أبو علي الفارسي[١] أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة.

واعترض ابن مالك مذهب أبي علي حيث قال: " وليس بصحيح ما زعم بل الاعتراض يكون بجملتين كثيراً ... "[٢]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾[٣].

وخالف ابن هشام ابن مالك فقال: " وقد يعترض بأكثر من جملتين... وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة... "[٤].

وكان الزمخشري[٥] قد جوز في قوله – تعالى –: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾[٦] – وجود سبع جمل معترضة: جملة الشرط "واتقوا" و "فتحنا" و "وأخذناهم" و " بما كانوا يكسبون "، وزعم أن " أفأمن " معطوف على " فأخذناهم بغتة ".

وقد عقب الأنصاري على الزمخشري في وقوع الاعتراض بهذه الجمل بقوله " قوله " ولو أن أهل القرى... " إلى " أفأمن أهل القرى " قال الزمخشري: إلى "بما كانوا يكسبون" اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه. وهو "فأخذناهم"

---

(١) ليس في كتبه وينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٠١/٩.
(٢) شرح التسهيل: ٣٨٧/٢.
(٣) من الآية [٤٣ – ٤٤] سورة: النحل.
(٤) المغني: ٥١٤.
(٥) كذا نقله ابن مالك عن الزمخشري في شرح التسهيل ٣٧٨/٢، وتبعه أبو حيان في البحر المحيط ١٢٠/٥، والتذييل والتكميل ٩ /٢٠٦، وأنكر الزركشي في البرهان ٦١/٣، وجود ذلك في كلام الزمخشري، والصحيح وجوده. ينظر: الكشاف: ١٣٤/٢.
(٦) من الآية [٩٦ – ٦٧] سورة: الأعراف.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

و"أفأمن أهل القرى"، وهذا اعتراض بكلام يتضمن سبع جمل. وهذا فيه نظر"[١].

ولعل مبنى هذا النظر هو الخلاف حول ترادف الجملة، والكلام فمذهب طائفة أن الجملة، والكلام مترادفان [٢]، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل[٣].

وقال ابن هشام في المغني " والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام " [٤] أهـ.

والذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة هو ما نص عليه ابن هشام من جواز الاعتراض بأكثر من جملتين، فإنه على رأي النحاة ينبغي أن يكون "ولو أن أهل القرى آمنوا، واتقوا" جملة واحدة لارتباط الشرط بالجزاء لفظاً "ولكن كذبوا" ثانية أوثالثة، و"فأخذناهم" ثالثة أو رابعة، و "بما كانوا يكسبون" متعلق "أخذناهم" فلا يعد اعتراضاً[٥].

وينبغي على قواعد البيانيين أن يعدوا الكل جملة واحدة لارتباط بعضها ببعض. ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض عند البيانيين [٦] بل على قواعد النحاة [٧] أيضاً.

---

(١) إعراب القرآن العظيم: ٢٨٤.
(٢) ينظر: حاشية إعراب القرآن العظيم: ٢٨٤.
(٣) ينظر: المفصل: ٢٣.
(٤) المغني: ٤٩٠.
(٥) ينظر: البرهان: ٦١/٣.
(٦) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ فإنها ثلاث جمل معترضة بين ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي ﴾ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ وفيه اعتراض في اعتراض. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٦١٧/١.
(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ فهذا اعتراض في اعتراض نحوي. ينظر: عروس الأفراح ٦١٧/١.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء، والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... وبعد.

فقد انتهيت من هذه الدراسة في كتاب إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري واستطعت – بعون الله وتوفيقه – أن أتوصل إلى عدة نتائج أهمها:

١- أن الآراء النحوية لزكريا الأنصاري في هذا الكتاب قد امتازت بالتيسير، والسهولة، والبعد عن التكليف، والتعقيد.

٢- أن زكريا الأنصاري تأثر كثيراً بأقوال أبي البقاء العكبري، لذا نراه قد عول على آرائه كثيراً.

٣- أن زكريا الأنصاري قد يرد بعض الأعاريب بسبب فساد المعنى المترتب عليها، ويظهر ذلك جلياً في مسالة: موضع " أن " من الإعراب في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَن لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ حيث رفض جعل المصدر المؤول في قوله " أن لا خوف " في موضع نصب، وذهب إلى أنه بدل اشتمال من " الذين "، وذلك لاستقامة المعنى، ويظهر ذلك أيضاً في مسألة موضع الكاف في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ حيث أنكر القول بأن تكون الكاف بمعنى واو القسم، وذلك لعدم صحته من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة النحوية.

٤- رد البحث أقوال زكريا الأنصاري في المسائل الآتية:

أ- دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول بـ " أل " حيث ذهب إلى جواز دخول الفاء في الخبر، وفاقاً للمبرد، والأخفش، والكوفيين، والأصح المنع وفاقاً لمذهب سيبويه، وجمهور البصريين.

ب- إعراب " حقيق " في قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ حيث اعترض القول برفع " حقيق " على الابتداء في قراءة نافع، وخبره " أن لا أقول " معللاً لذلك بأن فيه الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، وهو مردود بقول السمين الحلبي بأن مسوغ الابتداء بالنكرة حينئذ تعلق الجار بها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ج- خفض " المسجد " في قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ حيث رجح مذهب البصريين القائل بمنع العطف الضمير المتصل المجرور إلا بإعادة الجار، والأصح مذهب الكوفيين القائلين بالجواز.

د- عطف الفعل على الفعل مع اختلاف زمانهما حيث ذكر أنه لا حاجة إلى تقدير" ويقولون " لعطف قوله " وذوقوا " على " يضربون " في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾، وهذا غير صحيح؛ لأنه لو لم يقدر، " ويقولون ": كان من قبيل عطف الفعل على الفعل عطف مفردات مع اختلاف زمانهما، وهو غير جائز.

ه- جمع اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة حيث رد القول بأن " جعلنا " بمعنى " صيرنا " يتعدى إلى مفعولين،و " مجرميها " مفعول أول و " أكابر " مفعول ثان " بناء على أن " أكابر جمع أكبر، وهو اسم تفضيل، فلا يستعمل إلا بالإضافة أو مقروناً بـ " من "، وأجيب عن ذلك بأنه لم يقصد به المفاضلة، وإنما المراد مطلق الوصف.

و- أثبت البحث جواز وقوع الظروف، والغايات المبنية خبراً، أو صفة أو صلة، أو حالاً إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه ورد قول الأنصاري وجمهور النحويين القائلين بمنع ذلك مطلقاً.

ز- كان المعنى هو الذي عليه المدار في توجيه إعراب بعض القراءات كما في نحو قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ في قراءة من فتح النون.

ح- أن اعتراضات زكريا الأنصاري للمعربين لا توهن من قوة ما يذهبون إليه، فهم علماء يشار إليهم بالبنان، وبعض اعتراضاته قد أمكن ردها.

ط- أن معظم الأقوال التي أوردها الأنصاري في كتابه إعراب القرآن العظيم لم ينسبها إلى أحد.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (جل من أنزله).

١. الأبناسي الشافعي اعتراضاته واختياراته النحوية والصرفية في كتابه الدرة المضية في شرح الألفية جمعا ودراسة (رسالة دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالمنوفية للباحث/ عرفه عبد الرحمن سلطان.

٢. إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للعلامة الدمياطى الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الثالثة ٢٠٠٦م / ١٤٢٧هـ.

٣. الاتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان (ت ٧٤٥هـ)، تح: د/ رجب عثمان، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦. أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، ط: الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٧. أصول النحو لمناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.

٨. الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم لمناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.

٩. اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن دراسة ونقد، د/ إيمان حسين السيد، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دار إحياء التراث، ط: الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠. إعراب القرآن المنسوب للزجاج للأَصْفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، ط: الرابعة ١٤٢٠هـ، دار الكتاب المصري، القاهرة.

١١. إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، تح: موسى على موسى (رسالة ماجستير)، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٢. إعراب القرآن الكريم لأحمد عبيد الدعاس، ط: الأولى ١٤٢٥هـ، دار المنير، ودار الفارابي، دمشق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٣. إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، تح: سمير جابر.
١٥. أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٦. الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: الأولى ٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى المصرى (ت ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بدون تاريخ.
١٩. البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.
٢٠. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس الأنجري الفاسي (ت ١٢٢٤هـ)، تح: أحمد عبد الله القرشي، ط: ١٤١٩هـ.
٢١. بحر العلوم للسمرقندي، تح: د/ محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
٢٢. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لا طبعة، لا تاريخ.
٢٣. البرهان في علوم القرآن للحَوفيِّ (ت ٤٣٠هـ) سورة يوسف دارسة وتحقيقا، (رسالة دكتوراه) للباحث: إبراهيم عناني عطية عناني، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية.
٢٤. البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٢٥. البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تح: د/ عياد بن عيد الثبيتى، ط: دار الغرب الإسلامى، ط: الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٢٦. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٧. باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن لأبي القاسم النيسابوري (ت ٥٥٣هـ)، تح: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٨. البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تح: د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٩. التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٠. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣١. التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤هـ.
٣٢. تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ لأبي جعفر الأندلسي (ت ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٣٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ)، تح: د/ عباس مصطفى الصالحى، ط: دار الكتاب العربى، ط: الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٤. تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ) تح: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.
٣٦. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣٧. التطبيق النحوي للدكتور/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٣٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تح: د/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط: الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، بدون ناشر.
٣٩. التَّفْسِيرُ البَسِيْط للواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) (رسالة دكتوراة) بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي، ط: الأولى ١٤٣٠هـ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٠. تفسير القرآن الكريم لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تح: مكتب البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
٤١. تفسير القرآن لابن المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تح: جماعة، دار الوطن، الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٢. تفسير المراغي لأحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، ط: الأولى ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.
٤٣. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن للأرمي العلوي الشافعي، تح: د/ هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٤٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تح: أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط: الأولى ١٤٢٨هـ.
٤٥. الجنى الدانى فى حروف المعاني للمرادى (ت ٧٤٩هـ)، تح: د/ فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:الأولي١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٤٦. جامع البيان في تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م، وط: دار هجر، تح: د/ عبد الله المحسن اللتركي، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٤٧. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤٨. الجامع المسند الصحيح للبخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٩. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٥٠. حجة القراءات لأبي زرعة (ت ٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٥١. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط: الرابعة ١٤٠١هـ.
٥٢. الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥٣. الحماسة للبحتري (ت ٢٨٤هـ)، تح: أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لعلي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٥٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط: الرابعة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٥٦. الخصائص لابن جنى (ت ٣٩٢هـ)، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.
٥٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٥٨. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة (ت ١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، لا طبعة لا تاريخ.
٦٠. دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٦١. ديوان امرئ القيس (ت ٥٤٥م)، تح: عبد الرحمن المصطاوى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثانية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٦٢. ديوان حسان بن ثابت، تح: د/ وليد عرفات، دار صادر، بيروت ٢٠٠٦م.
٦٣. خبر شعر ووفاة النابغة الجعدي لتاج الدين الكندي (ت ٦١٣هـ).
٦٤. ديوان النابغة الذبيانى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط: الثانية ١٩٧٧م.
٦٥. روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، والسبع المثانى للآلوسى (ت ١١٢٧هـ)، تح: علي عبدالباري، ط دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.
٦٦. زهرة التفاسير لأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار دار الفكر العربي.
٦٧. السبعة فى القراءات لأبي بكر البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: د/ شوقى ضيف، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية ١٤٠٠هـ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٨. سر صناعة الإعراب لابن جنى (ت ٣٩٢هـ)، تح: د/ حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٦٩. سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تح: محمود عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا ٢٠١٠م.
٧٠. السنن الكبرى للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الثالثة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٧١. شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح: د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٧٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٧٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة،، ط: العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٧٤. شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٧٥. شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ت ٤٢١هـ)، تح: غريب الشيخ، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٧٦. شرح كتاب سيبويه للسيرافى (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلى، وعلى سيد علي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ٢٠٠٨م / ١٤٢٩هـ.
٧٧. شرح شواهد المغنى للسيوطى (ت ٩١١هـ)، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٧٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٧٩. شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبى، القاهرة.
٨٠. شرح كافية ابن الحاجب للرضى (ت ٦٨٦هـ)، تح: د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط: الثانية ١٩٩٦م.

٨١. شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، تح: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزي، ط: الأولى ١٤٣١هـ.
٨٢. الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ.
٨٣. الصاحبى فى فقة اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، محمد على بيضون، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٨٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
٨٥. ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٨٦. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تح: د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٨٧. عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر، بيروت.
٨٨. غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (ت ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
٨٩. غريب القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٩٠. فتح القدير للشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.
٩١. القطع والائتناف لأبي جعفر النَّحَّاس، تح: د/ عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، السعودية، ط: الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢ م
٩٢. الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٩٣. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تح: د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشرى (ت ٥٣٨هـ)، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ.
٩٥. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تح: الإمام أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٩٦. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٩٧. لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.
٩٨. اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٩٩. مباحث التفسير لابن المظفَّر (ت بعد ٦٣٠هـ)، تح: حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي، كنوز إشبيليا، السعودية، ط: الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
١٠٠. مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.
١٠١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٠٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
١٠٣. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٠٤. مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (ت ٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٠٥. المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، المؤلف: داود بن سليمان الهويمل، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.
١٠٦. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: د/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٠٧. المسائل العضديات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د/ على جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٠٨. المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: د/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٠٩. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تح: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية ١٤٠٥هـ.
١١٠. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١١١. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.
١١٢. معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تح: د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
١١٣. معانى القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار، عبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: الأولى، لا تاريخ.
١١٤. معانى القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د/ عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١١٥. معاني النحو، د/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط: الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١١٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: د/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: السادسة ١٩٨٥م.
١١٧. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.
١١٨. مفاتيح الغيب للرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة ١٤٢٠هـ.
١١٩. المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا طبعة، لا تاريخ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٢٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تح: جماعة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٢١. المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العينى، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لا طبعة، لا تاريخ.
١٢٢. المنصوب على التقريب لإبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٠٧ (١٤١٩هـ).
١٢٣. الموسوعة القرآنية لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت ١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، ط: ١٤٠٥هـ.
١٢٤. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: عبدالكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
١٢٥. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي للسهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٢٦. النحو المصفى، تأليف: محمد عيد، مكتبة الشباب.
١٢٧. النحو الوافي لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط: الخامسة عشرة.
١٢٨. النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
١٢٩. النكت في القرآن الكريم للمُجَاشِعِي (ت ٤٧٩هـ)، تح: د/ عبد الله عبد القادر الطويل، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٣٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه للقرطبي (ت ٤٣٧هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، ط: الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٣١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
١٣٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد للنيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تح: جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣٩٦١
٢-	Abstract	١٣٩٦٢
٣-	المقدمة	١٣٩٦٣
٤-	التمهيد :	١٣٩٦٥
٥-	المطلب الأول: التعريف بزكريا الأنصاري (بإيجاز).	١٣٩٦٥
٦-	المطلب الثاني: التعريف بكتابه إعراب القرآن العظيم (بإيجاز).	١٣٩٦٧
٧-	المبحث الأول: مخالفاته في باب المبتدأ والخبر.	١٣٩٦٩
٨-	المبحث الثاني: مخالفاته في النواسخ.	١٣٩٨١
٩-	المبحث الثالث: مخالفاته في بابي الاستثناء والحال.	١٣٩٩٣
١٠-	المبحث الرابع: مخالفاته في بابي حروف الجر، والإضافة.	١٣٩٩٩
١١-	المبحث الخامس: مخالفته في باب التوابع.	١٤٠٠٧
١٢-	المبحث السادس: مخالفاته في أبواب متفرقة.	١٤٠٢١
١٣-	الخاتمة	١٤٠٥١
١٤-	فهرس المصادر والمراجع	١٤٠٥٣
١٥-	فهرس الموضوعات	١٤٠٦٣